

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ٢٨

الأربعاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتمادها
مشروع القرار A/54/L.4؟

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

اعتمد مشروع القرار A/54/L.4 (القرار ٤/٥٤).

البند ١٠٩ من جدول الأعمال

النهوض بالمرأة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة
قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٠٩
من جدول الأعمال.

مشروع القرار (A/54/L.4)

البند ٣٧ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام (A/54/220)

تقرير اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة
العالمي للتنمية الاجتماعية وبتخاذ مبادرات إضافية
(A/54/45 و Corr.1 و Add.1)

مشاريع المقررات الأول والثاني والثالث (A/54/45)،
الفقرة ٧١ و Corr.1؛ والرابع (A/54/45/Add.1)،
الفقرة ٦)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية
العامة قررت في الجلسة العامة التي عقدتها في
١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أن تنظر مباشرة في جلسة عامة
في البند ١٠٩ من جدول الأعمال، بغرض واحد هو اتخاذ
إجراء بشأن مشروع القرار المعنون "البروتوكول
الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد
المرأة" الذي أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الجمعية العامة باعتمادها في قراره ١٣/١٩٩٩ المؤرخ
٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، على أساس ألا يشكل ذلك سابقة.
وقد صدر مشروع القرار بوصفه الوثيقة A/54/L.4.

ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار
A/54/L.4، المعنون "البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء
على جميع أشكال التمييز ضد المرأة".

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أن رئيس البنك الدولي والمدير العام لصندوق النقد الدولي قد أكدا، في اجتماعهما الأخير في واشنطن، أن الأهداف التي وضعها المجتمع الدولي لنفسه بالنسبة لخدمات اجتماعية هامة مثل الصحة والإسكان، لن تتحقق كما هو متوقع.

وفي ضوء هذا التوقع المثير للتشاؤم، تدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى بذل جهد مضاعف لوقف عملية التدهور الاجتماعي الكاسحة. ونحن على اقتناع بأن التنمية التي تركز على الشعوب مع التشديد على خفض الفقر، وتوليد فرص العمل، والتكامل الاجتماعي، يمكن أن تؤدي إلى تحسين ظروف معيشة شعوب العالم. بيد أن استراتيجيات استئصال الفقر، كي تصبح فعالة، ينبغي أن تكون شاملة، ومتعددة الشعب، وذات قاعدة عريضة، وتولي اهتماما خاصا لحاجات النساء والأطفال الذين يشكلون غالبية أفقر الناس في العالم. ولا تقل عن ذلك أهمية ضرورة أن تنشئ تلك الاستراتيجيات وتدمج سياسات تحقق الوصول الشامل للتعليم الأساسي والابتدائي، وتحسين المعرفة بالقراءة والكتابة، وزيادة متوسط العمر المتوقع، وخفض معدلات وفيات الرضع والأمهات، وتحقيق مستويات صحية تكفل للناس أن يعيشوا حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا. كذلك يجب أن تعالج استراتيجيات القضاء على الفقر العنئتين الاجتماعيتين المتمثلتين في البطالة والعمالة الناقصة.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية هدف تحقيق العمالة الكاملة من أجل خفض الفقر. وتكرر مجموعة الـ ٧٧ نداءها من أجل إيلاء اهتمام أكبر لتوسيع فرص العمل، وبخاصة للنساء والشباب والمعوقين وكبار السن. واعترافا بالإسهام الهام للأعمال الحرة والقطاع غير الرسمي في توفير فرص العمل، فإننا ندعو أيضا إلى اتخاذ مبادرات تشجع هذا النوع من المشاريع. وكما بينت الدراسات بوضوح، فإن هذه الأشكال من العمالة لها أهمية خاصة في أوقات المصاعب الاقتصادية، بما فيها تلك التي تصاحب برامج التكيف الهيكلي، حيث ينتشر عادة تخفيض النفقات ويخفّض بشكل عام الاستثمار في القطاع الاجتماعي. فقد مكّن القطاع غير الرسمي والمشاريع الائتمانية الصغيرة الفقراء والمجموعات الضعيفة الأخرى في المجتمع ليس فقط من مد أنفسهم بأسباب الحياة وإنما أيضا من المشاركة في التنمية، وبالتالي الحد من احتمالات حدوث قلاقل اجتماعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أنه، في رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وموجهة إلى رئيس الجمعية العامة، يطلب ممثل إيطاليا الدائم لدى الأمم المتحدة، بصفتها رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان يدلي به المراقب عن سويسرا بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية".

وبالنظر إلى أهمية المسألة قيد المناقشة، يُقترح أن تبت الجمعية العامة في ذلك الطلب.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة لا تعترض على اقتراح الاستماع إلى بيان يدلي به المراقب عن سويسرا بشأن هذا البند؟

تقرر ذلك.

السيد إخواني (غيانا) (تكلم بالانكليزية): بعد أقل من سنة من الآن، ستعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وباتخاذ مبادرات إضافية. وستتاح حينئذ للدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة تقييم مدى تحقيق الأهداف التي وضعها إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، واقتراح تدابير إضافية لتنفيذها. وستكون أيضا مناسبة يمكن للحكومات والمجتمع الدولي أن يلتزما فيها من جديد بتعزيز التنمية الاجتماعية لشعوب العالم.

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود الآن أن أتكلم عن شواغلنا الخاصة بشأن التنمية الاجتماعية والسبل والوسائل الكفيلة بمعالجتها.

وفي البداية، أود أن أقول إنه في عصر شهد تقدما علميا وتكنولوجيا بارزا، من المثير للانعاج أن نرى أن عدد من يعيشون في فقر مدقع آخذ في الارتفاع. ويظل استئصال الفقر يمثل التحدي الأكبر أمام العالم النامي، حيث يكافح مقرر السياسات يوميا لتلبية الحاجات الأساسية الأولية لشعوبهم رغم تضائل الموارد المالية، ومعدلات النمو الاقتصادي المخيبة للآمال، وتزايد تهميش بلدانهم في الاقتصاد العالمي. وبالنسبة لعدد كبير جدا من البلدان، فإن هدف تخفيض مستوى الفقر إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥، ثبت أنه عسير المنال. وبالفعل، يبدو

عندما تسعى إلى الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية لسكانها. فالمنافسة الاقتصادية الخارجية المتدهورة جعل من الصعب إلى أقصى حد على تلك البلدان أن تعالج العيوب الهيكلية التي تعوق إنتاجيتها ونموها الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن معظمها معرض لكوارث طبيعية وكوارث أخرى تضعف بشدة قدرتها على مواجهة الاحتياجات الاجتماعية.

لقد كشفت العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية بوضوح، حتى الآن، عن أوجه القصور في جهودنا للتوصل إلى أهداف مؤتمر القمة الاجتماعية. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تتطلع إلى صدور التقارير المطلوبة من منظومة الأمم المتحدة في وقتها المناسب خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية، لأنها يمكن أن توفر تقييما أوضح لحجم العقبات التي نواجهها. وكما هو الحال بالنسبة للتقارير والدراسات الوطنية التي تجري على المستوى الإقليمي، فإن التوصيات المقدمة فيها يمكن أن تكون أساسا لدراسة نشطة تجريها لجنة التنمية الاجتماعية لتلك المسائل عندما تجتمع في العام القادم. والمجموعة واثقة بأن أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية وشعبة الأمم المتحدة للسياسات الاجتماعية والتنمية، اللذين وفرا قيادة ممتازة حتى الآن فيها، استعداداتنا، سيكملون أن تكون عملية الاستعراض عملية مثمرة.

وفي الختام، اسمحوا لي أنؤكد وجهة نظرنا بأن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن حتى يحقق النجاح، يتطلبان، شراكة قوية بين الحكومات، والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تسهم بشكل نشط في تنفيذ تعهدات مؤتمر القمة لأن للجميع مصلحة في ضمان عالم مستقر اجتماعيا.

السيدة كوربي (فنلندا) (تكلت بالانكليزية): يشرفني أن أتناول الكلمة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية". وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان، قبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا وليختنشتاين، بأكلي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة

وإن كانت تجربتنا منذ ١٩٩٥ قد علمتنا شيئا فهو أن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الموضوعية في كوبنهاغن سيعتمد إلى حد كبير على استمرار النمو على المستوى المحلي وعلى بيئة دولية مؤاتية. والبلدان النامية بحاجة إلى أن تطمئن إلى وجود مجال أكثر مساواة لتسويق منتجاتها وإلى معدلات أكثر مواتاة وأكثر إنصافا للتبادل التجاري. وفي الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سياتل، وفيما بعد في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بانكوك، يجب أن نضمن الوفاء بتلك الاحتياجات.

كما أن تكاليف خدمة ديوننا العالية لا تزال عائقا خطيرا أمام تنميتنا مستقبلا. ونحن نسلّم بأنه كانت هناك مبادرات عديدة جديدة بالثناء، آخرها مبادرة كولون، التي خفضت بشكل فعال حجم المديونية. إلا أنها للأسف لا تكاد تكفي لتخفيف العبء الذي تواجهه بلدان نامية عديدة. فبالنسبة لأكثر تلك البلدان فقرا، يجب أن يكون هدفنا إلغاء الديون، فهو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يوفر لها فرصة لالتقاط الأنفاس الضروري لتحقيق الانتعاش. ونحن نحث مرة أخرى على القيام فورا بعكس الاتجاه المتدني للمساعدة الإنمائية الرسمية عن الهدف المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة، وخلق حوافز أكثر لتشجيع المزيد من تدفقات رأس المال والاستثمارات إلى البلدان النامية.

وكما بينت الأزمة المالية في آسيا بشكل فعال، فإن العولمة وتحرير الاقتصاد العالمي يمكن أن يكونا مدمرين تماما. وعلى وجه الخصوص بالنسبة للاقتصادات الضعيفة. والفقر المفاجئ الواسع الانتشار، والبطالة والتشرد يمكنها أن تكتسح بسرعة عقودا من التقدم ومن التنمية الاقتصادية. ومما يثير الانزعاج، أن نلاحظ أن القلق الذي ثار حول موثوقية الهيكل المالي السائد، والذي وصل إلى ذروته عندما بلغت الأزمة قمته، يبدو أنه كاد يتبدد تماما. ومع ذلك، أعتقد أنه ما دامت الحالة لم تتغير بشكل أساسي، سيكون من الغباء أن نركن إلى حالة من الرضا الذاتي؛ فلا تزال هناك حاجة ماسة إلى يقظة أكبر فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي لحماية البلدان النامية من النتائج التي لا يمكن السيطرة عليها والتي عُرِف عن العولمة أنها تجلبها.

عند استعراض تعهدات كوبنهاغن، يجب أن نكون حساسين تجاه المصاعب الخاصة التي تواجه أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والاقتصادات الصغيرة بشكل عام،

العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أعربت عن رغبتها في تأييد هذا البيان.

مرت حوالي خمس سنوات منذ اجتمع رؤساء الدول والحكومات في كوبنهاغن تعبيراً عن الاعتراف بأهمية التنمية الاجتماعية والرفاه الإنساني للجميع، ولإيلاء هذه الأهداف الأولوية العليا. لقد اعترفوا بالحاجة الماسة إلى مواجهة المشاكل الاجتماعية العميقة الجذور، وعلى وجه الخصوص الفقر، البطالة، والاستبعاد الاجتماعي، التي تؤثر على كل بلد.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ستجتمع الدول الأعضاء مرة أخرى في جنيف لتؤكد من جديد التزامها بإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وستستعرض وتقيم التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ تعهدات كوبنهاغن، وتنظر في مبادرات وإجراءات لمواصلة تنفيذها. وفيما يتعلق بنتيجة الدورة الاستثنائية، يرحب الاتحاد الأوروبي بأن يصدر إعلان سياسي موضوعي ومتوازن وموجز. وفيما يخص الاستعراض والتقييم، فإن النتائج المتفق عليها التي خلصت إليها لجنة التنمية الاجتماعية منذ مؤتمر القمة ينبغي أن تكون جزءاً من النتيجة النهائية.

والاتحاد الأوروبي يلتزم التزاماً تاماً بالعملية التحضيرية المؤدية إلى عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه سنة ٢٠٠٠. ونحن نود مخلصين أن نجعل من تلك الدورة قصة نجاح. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرز في مسائل هامة عديدة خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدتها اللجنة التحضيرية بين الدورات في بداية أيلول/سبتمبر. ولقد تحقق وضوح أكبر فيما يتعلق بآراء مختلف الجماعات المتفاوضة. ويسر الاتحاد الأوروبي أنه أمكن التوصل إلى اتفاق بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية واعتماد وثائق تفويضها. ونتائج تلك المشاورات غير الرسمية توفر لنا أساساً طيباً لمواصلة العملية التحضيرية.

وستكون هناك معلومات أكثر متاحة وتضم أفضل فيما يتعلق بحالة التنمية الاجتماعية في العالم والتقدم المحرز منذ مؤتمر القمة، بمجرد قيام الأمانة العامة بتحليل التقارير الوطنية. ومن الواضح أنه كان لمؤتمر القمة أثر على سياسات الحكومات، فضلاً عن الأنشطة

الإنمائية للأمم المتحدة والبنك الدولي. إلا أن التقييم الأولي يبين أنه، بالرغم من بعض التقدم، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالمبادرة التي اتخذها مجلس أوروبا لدعم الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية في المنطقة الأوروبية، بتنظيم اجتماع أوروبي، بالتعاون مع حكومة أيرلندا، بشأن التنمية الاجتماعية. ويسبق الاجتماع عمل تحضيرى يركز على ثلاثة مواضيع رئيسية للاجتماع: الدمج الاجتماعي، وتهيئة بيئة مؤاتية، والقضاء على الفقر. وفي الوقت نفسه، يأمل الاتحاد الأوروبي أن تسهم الاستعدادات للاجتماع الأوروبي في تحقيق تعاون أوثق وأفضل بين المنظمات الحكومية الدولية النشطة في مجال التنمية الاجتماعية في أوروبا.

منذ مؤتمر القمة، وفُتّرت الاتجاهات المتغيرة في التجارة، والتكنولوجيات الحديثة، وعملية العولمة فرصاً جديدة، ولكنها أيضاً خلقت تحديات جديدة أمام تنفيذ أهداف مؤتمر القمة. ولا يزال القضاء على الفقر هدفاً لم يتحقق. إلا أن تحدي القضاء على الفقر يمكن مواجهته على أساس اتفاق واسع النطاق يتم التوصل إليه بين جميع العناصر الفاعلة منذ مؤتمر كوبنهاغن بشأن الاستراتيجية المناسبة لخفض حدة الفقر. وهذه تتضمن تعزيز الهيكل المالي والاقتصادي على المستوى الكلي بينما يتم، في الوقت نفسه وعلى المستوى الوطني، تطوير سياسات واضحة ومحددة تركز على مصالح الفقراء، والاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية، واستراتيجيات تقوم على المشاركة وتمكين المرأة.

ويجب إيلاء انتباه خاص للتمييز الجاري في كل المجتمعات ضد المرأة فيما يتعلق بحصولها على التعليم والعمالة المربحة.

والعمالة المنتجة من العناصر الرئيسية في القضاء على الفقر وفي تعزيز التكامل الاجتماعي. والقضية العامة للتكامل الاجتماعي، وبخاصة حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية، جديدة بالمزيد من الانتباه. وفي سياق التكامل الاجتماعي هذا، ينبغي الاعتراف بأهمية الأسرة. ولهذا، هناك حاجة إلى وضع سياسات، في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، تكفل استدامة سبل الرزق وتخفيض درجة التعرض للخطر بصفة عامة. وفي نفس الوقت، ينبغي لهذه السياسات أن تولي انتباهها خاصاً

ومؤسسات بريتون وودز من الأطراف الفاعلة العالمية الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي، فهي من الشركاء الهاميين داخل منظومة الأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي يرحب بمبادرة البنك الدولي بشأن المبادئ والممارسات الحميدة في السياسة الاجتماعية. ونؤيد بشدة رأي لجنة التنمية التابعة للبنك ومؤداه أن مواصلة تطوير هذه المبادئ ستجري بصورة أفضل داخل الإطار العريض لمنظومة الأمم المتحدة من خلال التعاون بين الوكالات ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية. وسيرحب الاتحاد الأوروبي بالمناقشة الإيجابية لهذه القضايا والقضايا المتصلة بها في العملية التحضيرية المؤدية إلى عقد الدورة الاستثنائية في العام القادم. وندعو إلى الاستمرار في هذه العملية بغية وضع إطار للمبادئ والممارسات الحميدة في سياسة اجتماعية تراعي أيضا الحاجة إلى المرونة في الحالات الوطنية المختلفة. ويرحب الاتحاد الأوروبي كذلك بتدعيم التعاون داخل النظام المتعدد الأطراف بهدف تقاسم المعلومات حول المعايير الموجودة التي جرى تطويرها دوليا، والممارسات الحميدة في السياسة الاجتماعية، وتيسير حصول جميع الأطراف الفاعلة على هذه المعلومات. ويتشاطر الاتحاد الأوروبي الرأي القائل بوجوب إدماج البعد الاجتماعي في جميع جوانب النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك التجارة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٥/١٩٩٩ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة. وإسهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة التقدم المحرز في مسألة كيفية مواصلة استحداث عدد محدود من المؤشرات المشتركة لمتابعة المؤتمرات، جاء في الوقت المناسب ونرحب به. وينبغي الآن أن يستمر هذا الحوار الإيجابي بوصفه جزءا من عملية كوبنهاغن + ٥، مما يمكننا، على الصعيد الوطني والدولي، من إجراء تقييم أفضل للتقدم المحرز في تنفيذ التزامات كوبنهاغن. وثمة عنصر هام في هذه العملية، ألا وهو بناء القدرات الوطنية، الذي يمكن أن يتضمن دعم السلطات المسؤولة عن الرصد والتقييم الوطنيين.

والتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن يتطلب تدعيم منظمات المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية، والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة في المجتمع المدني لتمكينهم من المشاركة بفعالية في تصميم وتنفيذ وتقييم سياسات التنمية الاجتماعية،

للجماعات ذات الاحتياجات الخاصة، مثل الشباب والعاطلين لفترة طويلة. كما يجب احترام الحقوق الأساسية في العمل، كما وردت في إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه ١٩٩٨. فضلا عن ذلك، يشجع الاتحاد الأوروبي على سرعة التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية التي أبرمت هذا العام والمتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، واتخاذ الإجراءات الفورية لمنعها.

ولا يمكن تحقيق السلام العالمي الدائم والتنمية المستدامة إلا إذا ترسّخا على العدالة الاجتماعية. ومن المهم تعزيز النهوض بجميع حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والديمقراطية، والحكم السليم، ومشاركة المجتمع المدني، والمساواة بين المرأة والرجل. كما أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية شرط أساسي للتكامل الاجتماعي.

وتنفيذ التزامات كوبنهاغن والعملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة يجب النظر إليهما ليس في عزلة، بل في ضوء علاقتهما الوثيقة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة، بالإضافة إلى المفاوضات العالمية الأخرى مثل جولة الألفية لمنظمة التجارة العالمية. فقد أعطت هذه المؤتمرات زخما جديدا وقوة جديدة للجهود الدولية في مجالات حقوق الإنسان، والمساواة بين الرجل والمرأة، والتنمية الاجتماعية، والتعليم، والسياسة السكانية، والقضايا المتعلقة بالمخدرات والجريمة، والبيئة والتنمية المستدامة، والتجارة والتنمية، والمستوطنات البشرية، والأمن الغذائي. وقد أسفرت هذه المؤتمرات، ومؤتمرات القمة، عن جدول أعمال عالمي حافل بالتحديات ونحن على عتبة الألفية الجديدة.

وهناك اتفاق عريض على تحمل الحكومات المسؤولية الأساسية عن تنفيذ هذه الالتزامات. ويضطلع المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، بدور هام في مساعدة الحكومات على تعزيز قدراتها لمواجهة هذه التحديات. بيد أنه من الواضح أن منظومة الأمم المتحدة لن تتمكن من تقديم المساعدة الفعالة لتنفيذ الالتزامات التي قطعت في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة إلا عن طريق العمل المشترك المنتظم، والتماسك، والمنسق.

على الالتزامات المتبادلة. ويجب تركيز المساعدة على معاونة البلدان المتلقية لها على تهيئة بيئة محلية مؤاتية للتنمية الاجتماعية.

وفضلا عن ذلك، يجب معالجة أعباء الديون التي لا يمكن أن تتحملها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة كولون لمجموعة السبعة بشأن تخفيف الديون، وندعو جميع أجهزة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والأطراف الفاعلة الأخرى، والمجتمع المدني، لدعم هذه المبادرة، وللتعاون في هذا المجال، بحيث تستثمر الحكومات الوطنية الموارد المفرج عنها في مجالي التعليم والخدمات الاجتماعية.

وينبغي للبلدان والمؤسسات الدائنة أن تتخذ إجراءات لتحقيق تقدم سريع باتجاه التخفيف الأعمق والأوسع والأسرع لعبء الديون، في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومن خلال وسائل أخرى تكفل مخرجا دائما من عبء الدين الذي لا تطبيقه أفقر البلدان، وهكذا تدلل على التزامها بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وبتخفيض الفقر.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم أفريقيا وأقل البلدان نموا في جهودها لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في كوبنهاغن. والتنفيذ الكامل لهذه الالتزامات يتطلب تعبئة جميع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية على كل المستويات. والاتحاد الأوروبي يشاطر الأمين العام رأيه القائل بأن العنصر الأساسي في إيجاد حلول لمشاكل أفريقيا هو التصدي لأسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نؤكد على الترابط القوي القائم بين السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة الحوار بشأن هذه القضايا في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية.

السيد بواه - كامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):
بعد انقضاء خمسة أعوام على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ستجتمع جمعيتنا العامة في دورة استثنائية في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، في جنيف، لبحث وتقييم تنفيذ نتائج القمة الاجتماعية، واقتراح إجراءات ومبادرات محددة لتعزيز تنفيذ التزامات كوبنهاغن. واستعراض منتصف المدة هذا

واستراتيجياتها، وبرامجها. وتضطلع الحكومات بدور حاسم في تهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك أنشطة المتطوعين. وسيواصل الاتحاد الأوروبي استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز المشاركة النشطة من جانب ممثلي منظمات أصحاب العمل والعمال في أعمال الدورة الاستثنائية التي ستعقد في جنيف في العام المقبل.

وفي سياق التنمية الاجتماعية، يجدر بنا ألا نغفل قضايا الأطفال والشباب. والقضاء على الفقر، والبطالة، والنزح الاجتماعي بين الشباب والشباب من القضايا التي تحظى بأهمية خاصة، وينبغي تناولها لما قد يكون لها من آثار مدمرة على التماسك الاجتماعي للمجتمعات، وعلى الفرد طيلة حياته. والمشاركة النشطة من جانب الشباب، والمنظمات التي تمثلهم، في صنع السياسات، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تتصل اتصالا مباشرا بحياتهم، يجب دعمها على الصعيدين الوطني والدولي.

ويجب تنظيم المجتمع بحيث يتيح الفرص والأمن لجميع أعضائه، مما يسمح بتطوير التماسك الاجتماعي. وهذا المبدأ، الذي تكون الأطراف الفاعلة بموجبه مستفيدة أيضا على قدم المساواة، ينطبق بصفة خاصة على العجزة، والسكان الأصليين، والجماعات ذات الاحتياجات الخاصة. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات خاصة تستند إلى مبدأ عدم التمييز، لكفالة تمكين هذه الجماعات من أن تعيش حياة كاملة ومنتجة، وأن تتاح لها فرص متساوية للحصول على الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والرعاية الصحية، وأن تشارك في تصميم وتنفيذ السياسات التي تؤثر على حياتها وتطورها.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ نهج شامل للتنمية، يسلم بالمسؤولية والملكية الأساسيتين للحكومة. وينبغي لهذا النهج أن يأخذ في اعتباره ليس فقط مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، بل العناصر الأخرى أيضا، مثل الحكم السليم، والتجارة، والاستثمار الخاص، والدين، ونقل التكنولوجيا. ونكرر التأكيد على ضرورة تدعيم الجهود الرامية إلى تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي من جانب جميع البلدان المانحة. ونسلم بأن ذلك سيتطلب عكس الاتجاه التنافلي للمساعدة الإنمائية الرسمية بصفة عامة. ونود أيضا أن نشجع البلدان المانحة والمتلقية للمساعدات، على أن تنفذ بالكامل مبادرة ٢٠/٢٠، بناء

الدين، وتضائل تدفقات الموارد الخارجية، وهبوط حاد في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدني الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض حصائل الصادرات، وكلها عوامل لم تسمح بتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية. ثالثاً، الأثر السلبي للعولمة، وبخاصة آثارها الشريفة على الأسواق المالية الدولية وأسواق السلع الأساسية، والعوز الشديد الذي ترك فيه عدد كبير من السكان الذين تأثروا بالآزمات الناجمة عنها.

ولتحقيق هدف تخفيض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات جسورة وقوية لإلغاء ديون أفقر البلدان، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف قبضة قواعد منظمة التجارة العالمية لصالح البلدان النامية بغية تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية في تلك البلدان.

وعلى الرغم من هذه الحالة الصعبة، تعهدت حكومة كوت ديفوار باحترام التزامات كوبنهاغن، باتباع سياسة للتنمية الاجتماعية ورد مرماها الأساسي في الخطة الوطنية لمكافحة الفقر. وهذه الخطة التي وضعت في حزيران/يونيه ١٩٩٧، وسميت "نهج ذات أولوية لمكافحة الفقر"، تسعى إلى تخفيف عدم التكافؤ الاجتماعي وتخفيض معدل الفقر من ٣٦,٧ في المائة من السكان في عام ١٩٩٥ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠، وإلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٢. وسياسة مكافحة الفقر هذه تشمل مجالات مختلفة منها جمع البيانات ومتابعة المؤشرات الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والتدريب على محو الأمية، والعمالة، والنهوض بالمرأة والأسرة والشباب والأطفال، والإسكان، والظروف المعيشية، والزراعة، والبنية التحتية الأساسية، وإلغاء المركزية، والطاقة، والقوى المائية والكهربة.

وخطة كوت ديفوار الوطنية تسعى أيضاً إلى حفز تنمية الموارد البشرية وخدمات الصحة والتعليم وإعداد المبادرات الاجتماعية لتوفير الوصول المنصف والشامل إلى تعليم عالي الجودة، والرعاية الصحية للجميع.

وفيما يتعلق بالتعليم، يتمثل الهدف في تخفيض معدل الأمية من ٥٧,٦ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. وقد أخذت حكومة كوت ديفوار على عاتقها تحديث وتحسين مستوى التعليم والوصول إلى التدريب الأساسي. وقد أنشأنا ألف صف ابتدائي بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧، كان ٤٩ في المائة منها في المناطق

سيمكننا من تقييم أثر برنامج عمل كوبنهاغن على حياة الشعوب، ومدى دمج في السياسات الدولية والوطنية الرامية إلى تخفيف عدم التكافؤ الاجتماعي وتخفيض الفقر وزيادة فرص العمل، مع تعزيز التلاحم الاجتماعي.

ولن تكون الدورة مجرد فرصة تتعرف فيها الجمعية العامة على الممارسات الحميدة وتنظر في التقدم المحرز، بل ستكون أيضاً فرصة لتحليل أوجه الفشل والعوامل التي عرقلت أو أبطأت تنفيذ التزامات كوبنهاغن. وستيسر تلك الدورة اعتماد تدابير ومبادرات جديدة لتعجيل بلوغ أهداف القمة الاجتماعية في ضوء التحديات الجديدة التي تتطلب مواجهتها.

والالتزام ١ للقمة الاجتماعية هو تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق التنمية الاجتماعية. والتطورات الاجتماعية وظهور تحديات جديدة لم تكن مؤاتية للتقدم الاجتماعي، بل على العكس من ذلك، فإن المؤشرات الاجتماعية تبين أن مستويات المعيشة تدهورت في معظم البلدان النامية، وأن دخل الفرد هبط في أكثر من ١٠٠ بلد، وانخفض استهلاك الفرد بحوالي ١ في المائة سنوياً في أكثر من ٦٠ بلداً. ومن جملة ٤,٤ مليار شخص، لا يحصل ثلاثة أخماسهم على التسهيلات الصحية الأساسية، وثلثهم لا يملك إمكانية الحصول على مياه الشرب، وربعهم يعيش في أحياء فقيرة مكتظة، والخمس يتضور جوعاً، و ١,٣ مليار يضطرون إلى العيش على أقل من دولار يومياً. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يحصل نصف السكان على الرعاية الصحية، و ٤٢ في المائة من السكان البالغين أميون، ومتوسط العمر المتوقع لثلث السكان لا يتجاوز ٤٠ سنة، وزهاء مليونين من حالات الوفاة التي سجلت في عام ١٩٩٨ كانت بسبب وباء الإيدز؛ ويعيش ٥٩ في المائة من سكان المناطق الريفية و ٤٣ في المائة من سكان الحضر في فقر مدقع، بدخل سنوي لا يتجاوز ١٠٠ دولار.

إن المستويات المعيشية المتدهورة في البلدان النامية عموماً وفي أفريقيا بصفة خاصة، ترجع أساساً إلى العوامل التالية: أولاً، الصراعات المسلحة العديدة التي تسببت في تدفقات من اللاجئين والمشردين، وبالذات في أفريقيا حيث اقتلعت الصراع ٨,١ مليون شخص من جذورهم في عام ١٩٩٧. ولا بد من التسليم بأن بعض الصراعات ترجع إلى ما لحق بالهياكل الاجتماعية من إفقار وتدمير شديدين، وكذلك انهيار الدول التي لم تعد قادرة على ضمان الحقوق الأساسية لمواطنيها. ثانياً، الندرة الرهيبة في الموارد، الناجمة عن عبء خدمة

الداخلية من البلد، ووفرت هذه الصفوف التعليم المدرسي لما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ طفل.

المتحدة الإنمائية من الممكن تحسين المستويات المعيشية للفقراء.

وفي مجال الرعاية الصحية، ستواصل الخطة الوطنية لتنمية الرعاية الصحية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ إصلاح وبناء الهيكل الأساسي للرعاية الصحية، وتعزيز برامج الرعاية الصحية، مثل البرامج المتعلقة بالإيدز، والتحصين الموسع، وقرحة بورولي، ودودة غينيا؛ وتوفير التدريب المتصل لموظفي الرعاية الصحية. وكانت تغطية التحصين ٧٠ في المائة عام ١٩٩٧ وتضاعف تقريبا عدد عيادات الأمومة الريفية وعدد الأطباء بالنسبة لكل فرد من السكان على مدى السنوات الخمس الماضية.

وفي هذا الصدد يود وفد بلادي أن يشيد إشادة مخلصه بمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللذين قاما بإنشاء برنامج باسم "فرص عمل لأفريقيا" لتطوير استراتيجيات الاستخدام والقضاء على الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء. ويسعى هذا البرنامج المنشأ من أجل ١٠ بلدات أفريقية، إلى الوصول بالعمالة إلى الحد الأقصى وتخفيض الفقر عن طريق استراتيجية متوافقة ومتعددة القطاعات ومتعددة المؤسسات. وسوف يقوم فريق من أعضاء شبكة وطنية تضم جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بمناصرة الأنشطة الخاصة بإيجاد فرص عمل وبناء القدرة الوطنية وإشراك المجتمعات الجماهيرية.

وتظل البطالة تثير قلقا شديدا لسلطات بلادي. وهي ملتزمة ببذل المزيد من الجهود لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لتقليل التفاوت بين المناطق وإيجاد فرص عمل. وأدت المشاريع الاجتماعية إلى زيادة مشاركة السكان المستهدفين، مثل النساء والأطفال في الأنشطة الإنمائية.

وينبغي أن يلهم هذا المثال جميع شركاء التنمية المتعددي الأطراف والثنائيين بشكل خاص بدعم جهود حكوماتنا التي تعمل بلا كلل لجعل توصيات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية واقعا حيا.

ورغم هذه الجهود المشكورة، لا يزال يتبقى الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق أهداف القمة العالمية. وتنفق كوت ديفوار ٥٢ في المائة من موارد ميزانيتها على تسديد ديونها الأجنبية وهي تتطلع إلى بعض الآثار الإيجابية من القرار المتخذ في قمة مجموعة الثمانية في كولون بالافراج عن موارد كافية لتمويل سياسة القضاء على الفقر. ويعد الدمج المقترح لتخفيف الديون في استراتيجية القضاء على الفقر التي صاغتها الحكومة بالتعاون مع جميع الشركاء خطوة تستحق الثناء.

السيد مهتا (الهند) (تكلم بالانكليزية): ليس بوسعنا، ونحن مجتمعين هنا للتداول في تنفيذ التزامات كوبنهاغن والتخطيط للعملية التحضيرية للدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة العالمي التي ستعقد في جنيف في حزيران/يونيه من العام القادم، إلا أن نفكر في السيناريو الاقتصادي الكئيب البارز في تقرير التجارة والتنمية لسنة ١٩٩٩. وهو يحذر من أن العوامل التي أدت إلى الذوبان الآسيوي لا تزال مستمرة ويمكن أن تتكرر؛ وتظل الأحوال المالية الدولية غير مستقرة والأسواق منكماشة بمعدلات نمو ضعيفة، ولا تزال البلدان النامية محرومة من فرص التصدير لاستمرار الحواجز التجارية الباقية بعناد في مكانها في الاقتصادات الغربية.

بيد أنه ينبغي توضيح حقيقة أن الصلة بين تخفيف الديون والقضاء على الفقر سوف تعتمد على المرونة الحقيقية الموجودة لدينا لتوجيه الإيرادات الناتجة عن تخفيض الديون. وقد تكون هذه المرونة الحقيقية صغيرة بالنسبة للبلدان التي لم تتمكن من خدمة ديونها بصورة فعالة. وهذا هو السبب في أنه يجب علينا أن نركز على ضرورة أن نفهم بالكامل هذه المرونة ومبدأ الإضافة المالية. وبالنسبة لبلداننا فإن المشكلة تتعلق بالتدفقات الكافية لتمويل التنمية.

ويقدر التقرير أن البلدان النامية فقدت أربعة أضعاف ما كانت تفقده بسبب الحماية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو، لأنها تلقت عن طريق التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الداخل معادلة سالبة رئيسية باعتبار أن الإيرادات التجارية هي إيرادات تشتد الحاجة إليها لدعم الإنتاج والعمالة، بينما تكون التدفقات الرأسمالية إلى الداخل عبارة عن أموال تسدد مع الفائدة. وفي البيئة المقيدة التي تعوق زيادة إدراج الدخل من

وتأمل كوت ديفوار أن تجعل الإجراءات المشتركة من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم

آثارها على الاقتصادات الوطنية، على قدرة البلدان النامية على توفير الخدمات الاجتماعية الجيدة والتوسع فيها. وهذا صحيح بصفة خاصة في سياق عالم متزايد العولمة.

وقد أظهرت العولمة أنها تستطيع المساعدة على البناء ببطء، ولكنها قادرة على الكسر بسرعة. ويمكن لرأس المال أن يقطع من الناحيتين ما لم يلجم ويسيطر عليه. وهو لديه القدرة على توليد فرص العمل، ولكنه قادر أيضا على تهيش الضعفاء بقسوة. ولا يمكن لسيادة العولمة الموجهة برأس المال الخاص أن تكون الرد النهائي على احتياجات التنمية الاجتماعية للبلدان الأقل تقدما، لأنها محفوفة أساسا بعد الاستقرار. وستكون حياة الناس الذين لا يمكن حصرهم أفضل وأكثر أمنا بلا حدود إذا كان محرك العولمة هو الفرص المتساوية لتحقيق مكاسب عادلة في سوق عالمية.

بعد أربع سنوات من قمة كوبنهاغن نتساءل الآن أين نقف فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف المحددة في برنامج العمل؟ يتضح من تقرير الأمين العام أن هذه الأهداف لن تتحقق في الإطار الزمني المتفق عليه في القمة. ووراء ذلك مجموعة من الأسباب، بيد أن أهمها هو استمرار الافتقار إلى الموارد في البلدان التي تسعى إلى تحقيق مستوى أكبر من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وحتى إذا اكتفت الدول بالإبقاء ببساطة على حالة التوقف التام، ناهيك عن التطلع إلى تحقيق طفرة هائلة، فلا بد لها من أن تنفق أموالا تتجاوز ما هو محدد في ميزانياتها. ونظرا لعدم وجود طريق آخر لالتماس العون، فإن السبيل الوحيد المتاح لتنفيذ الأنشطة، بما فيها الاستثمار في رأس المال الاجتماعي، هو اللجوء إلى القروض سواء من مصادر دولية أو من اعتمادات في الميزانية من المصادر المحلية أو من قروض محلية. إن التكلفة العالية للاقتراض لأغراض الاستثمار في القطاع الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الدين وإلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يمكن أن يقوض الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع؛ بيد أن هذه الاستثمارات ضرورية لتحقيق النمو السليم للقطاع الاجتماعي بغية تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع.

ولتكرار التأكيد على ما تقدم، أقول إنه من غير الممكن أن تناقش حاجة البلدان النامية الأساسية لزيادة دخولها ومواردها من خلال النهج غير التضخمي للتجارة الدولية. إن ما نحتاجه في وقتنا هذا هو تجارة دون

الأنشطة المتصلة بالتجارة، تعيين على البلدان النامية، بحكم الاضطرار، أن تزيد اعتمادها على الاقتراض الدولي. ويعرضها هذا الاعتماد على "رأس المال العاجل" المقترض إلى مخاطر اجتماعية واقتصادية حادة يمكن تجنبها ويجعل شعبها فدية لرأس المال الغدار الذي لا يعرف الناس وإنما يعرف الأرباح.

وهكذا فإننا نؤيد من كل قلبنا دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل وضع برنامج تجاري إيجابي. ونحن نؤمن بأنه ينبغي لمثل هذا البرنامج أن يتيح التدفق الحر للسلع من البلدان النامية وأن يحول جزءا كبيرا من الإعانات الزراعية البالغة ٣٥٠ مليار دولار المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية. ولا يمكن لأي برنامج أو التزام اجتماعي أن يثمر في بيئة لا تسمح بالمعاملة النزيهة في الأسواق.

وتصورت قمة كوبنهاغن النظام العالمي باعتبار أنه يتحرك نحو تقديم الخدمات الإنسانية الأساسية للجميع. وكانت الفلسفة الأساسية لتلك القمة أن تجعل التنمية مركزة على الناس بقدر أكبر. وفي تلك الفلسفة كان المبدأ المتأصل هو المساواة في الحصول على الرزق والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى في نظام تمكين وطني وعالمي. ومع ذلك فإن ما نملكه اليوم ونحن نقرب من القرن القادم هو نمط من أنماط عدم المساواة المعوقة في بيئة الاقتصاد الكلي الدولي التي تسير نحو إضعاف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم النامي. ولن يكون للتصريحات الورعة بمبادئ السياسات الاجتماعية والمؤشرات المجردة المتعلقة بالتقدم الاجتماعي أي معنى ما لم يكن بوسعنا احترام روح المساواة الأساسية والحق في التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجمع الشعوب على النمو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، والنضال بوعي من أجل المساواة في جميع نواحي معاملاتنا - من شخص إلى شخص أو من أمة إلى أمة. وما لم نفعل ذلك فإننا نكون قد نكصنا وعدنا بالتقيد بالتزامات كوبنهاغن.

وللبلدان النامية برنامج لتنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأغراض رفاهة شعوبها. ولقد أعدنا تأكيد هذا البرنامج في لجنة التنمية الاجتماعية عندما اعتمد القرار المتعلق بالخدمات الاجتماعية للجميع. وفي الاستنتاجات المتفق عليها والمرفقة بالقرار يظهر بوضوح أن البيئة الاقتصادية الدولية تؤثر، من خلال

وكان قد تم التسليم بهذا الالتزام في وقت سابق في إعلان بوينس أيريس في عام ١٩٩٥ الذي يهدف إلى تنفيذ نتائج قمة كوبنهاغن العالمية على الصعيد الإقليمي. وفي وقت لاحق أكد من جديد رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو في اجتماعات معقودة في بوليفيا وباراغواي وبنما عزمهم على محاربة الفقر والتغلب عليه على الصعيد الإقليمي، وكذلك اقتناعهم بأن عملية التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية تشكل الضمان الوحيد لتحسين نوعية حياة الأفراد وتحقيق الاستقرار الديمقراطي في أمريكا اللاتينية.

وبالمثل، أكدت مجموعة ريو من جديد في إعلان فيرا كروز الموقع في ١٩ آذار/مارس عام ١٩٩٩ في المكسيك على التزامها المستمر بتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية بهدف تهيئة الظروف المؤاتية لدمج القطاعات الضعيفة من السكان في العملية الإنمائية بشكل نهائي والقضاء على الاختلالات الهيكلية وبخاصة حالات الفقر والتهميش. وفضلا عن ذلك، أعلنت المجموعة أن من الضروري تحقيق توازن كلي فيما بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

وبالإضافة إلى التزام مجموعة ريو السياسي، حددت أمريكا اللاتينية إجراءات ملموسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التي وضعت في كوبنهاغن. وترد هذه التدابير في توافق آراء ساو باولو، وهي وثيقة اهتمت بها الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية.

ومنذ انعقاد الدورة الأخيرة للجمعية العامة، شهدنا تقدما ملحوظا في عمل الأمم المتحدة في دعم التنفيذ الفعال لالتزامات كوبنهاغن. وترحب مجموعة ريو مع الارتياح بنتائج الدورة السابعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية التي ستكون استنتاجاتها بشأن موضوع "خدمات اجتماعية للجميع" مرشدا لنا فيما نقوم به من أعمال وما تنفذه الحكومات من تدابير في مجال له آثار كبيرة بالنسبة لتحسين نوعية حياة الأفراد. وبدأت اللجنة أيضا مناقشة مثمرة بشأن النظر بشكل عام في تنفيذ نتائج القمة، وهي مهمة نأمل أن نناقشها بشكل مستفيض في دورتها التي ستعقد في شباط/فبراير عام ٢٠٠٠.

وتود مجموعة ريو أن تعيد تأكيد امتنانها وتأييدها لهيئة مكتب لجنة التنمية الاجتماعية برئاسة زميلنا السيد أوريليو فرنانديز، ممثل إسبانيا، لما أظهرته من كفاءة في

عوائق بدلا من التجارة غير المقيدة في رؤوس الأموال. فلا يمكن أن تكون هناك مساهمة أكبر من ذلك في مجال تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي.

إن الالتزامات الـ ١٠ التي صدرت في كوبنهاغن تؤكد على الطبيعة الشاملة للتنمية، كما أنها تسلط الضوء على حقيقة أن تنمية رأس المال الاجتماعي له أهمية مماثلة للنمو الاقتصادي. واشتملت الالتزامات الـ ١٠ على حقيقة مُسلّم بها وهي أن الاستثمارات الاجتماعية في مجالات مثل التعليم وتنمية المهارات والصحة وتوفير الأغذية والمساواة بين الجنسين لها في الواقع أثر إيجابي على تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي؛ ولا يمكن في الواقع الفصل بين الاثنين.

وقد أصبحت الرفاهية، ويجب أن تكون كذلك، جزءا لا يتجزأ من جدول الأعمال المتبع في تنمية الاقتصادات بيد أنه فيما نضطلع بالعملية الاستعراضية ونقوم بالأعمال التحضيرية لدورة جنيف الاستثنائية المعنية بالتنمية الاجتماعية، يجب أن نفكر مليا فيما إذا كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كوبنهاغن يحتاج إلى أي تغيير. ورغم أننا لا نعتقد أن من الضروري التفاوض من جديد على الالتزامات فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن التنمية في حاجة ماسة إلى مبادرات جديدة إذا أريد لها أن تكون شاملة ودينامية. ومن الضروري أن نعيد تكريس جهودنا لجعل الخدمات الاجتماعية متاحة للجميع، إن الالتزامات الواضحة بإصلاح البيئة الدولية وجعلها أكثر مؤاتة مما هي عليه الآن تشكل الطريق الأساسي للسير قدما. بيد أنه من المهم أولا وقبل كل شيء، أن تتوفر الإرادة على الصعيدين الوطني والدولي.

السيد ألبين (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يشرف وفد المكسيك أن يتكلم نيابة عن مجموعة ريو أثناء نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية". أولا، تود مجموعة ريو أن تشكر الأمين العام والأمانة العامة على التقرير المتعلق بهذا البند (A/54/220). وستتهدي الجمعية العامة بهذا التقرير الهام فيما تظطلع به من أعمال.

إن أعضاء مجموعة ريو قد عقدوا العزم على الالتزام بتحقيق التنمية الاقتصادية على النحو الوارد في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن والمبين في قرار الجمعية العامة ١٦١/٥٠ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

إن للعلومة آثار إيجابية لا يمكن إنكارها على التنمية. ومع ذلك فإن الأزمة الراهنة التي أثرت على اقتصاداتنا كشفت النقاب عن هشاشة الجوانب الاجتماعية وتبعيتها، وأنها كانت أكثر الجوانب تأثراً. ولذلك تؤكد مجموعة ريو من جديد على ضرورة البحث عن سبل لتحقيق توازن بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق نمو منصف ولوضع التنمية في نهج شامل يكون في متناول الجميع.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): منذ خمس سنوات تقريباً اجتمع رؤساء الدول والحكومات في كوبنهاغن والتزموا بجدول أعمال طموح للقضاء على الفقر وتحقيق التكامل الاجتماعي والعمالة المثمرة. وفي أقل من عام من الآن، سيجتمع ممثلو الدول الأعضاء مرة أخرى في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ليعيدوا تأكيد التزامهم بجدول أعمال كوبنهاغن وليستعرضوا التقدم الذي أحرز في تنفيذه ويتخذوا المزيد من المبادرات اللازمة للتأكد من أن هذه الالتزامات تجري متابعتها من خلال سياسات وإجراءات ملموسة تتخذ على جميع المستويات.

ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرز بالفعل خلال العملية التحضيرية، وقبل الدورة المقبلة للجنة التحضيرية سيكون أماننا عدد من التقارير والتوصيات بشأن الجوانب الرئيسية للتنمية الاجتماعية، مقدمة من الأجهزة والوكالات ذات الصلة في الأمم المتحدة. هذه المدخلات بالإضافة إلى التقارير الوطنية ستساعدنا في تحديد نوع المبادرات والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لضمان التنفيذ الكامل لجدول أعمال القمة الاجتماعية. وفي العملية المقبلة نتطلع إلى إسهامات من الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، ليس أقلها مجتمع المنظمات غير الحكومية وأجزاء أخرى من المجتمع المدني. كما أن موضوع "دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: تمكين المرأة والنهوض بها"، الذي خصص له الجزء الرفيع المستوى في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا العام سيوفر مدخلا نافعا لعملية المتابعة.

وسيُبين التحليل المقبل للتقارير الوطنية دون شك أننا فعلنا الكثير خلال السنوات القليلة الماضية ومن ناحية أخرى نعرف تماماً أن ٣٠ في المائة من سكان كوكبنا الأرض لا يزالون يعيشون على أقل من دولار واحد للفرد في اليوم، وأن العقد الماضي لم يشهد أي انخفاض في عدد الفقراء. فالتحديات مستعصية ولكن لدينا المعرفة والموارد اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

اضطلاعها بأنشطتها. ونأمل أن تتمكن اللجنة خلال دورتها الثامنة والثلاثين من معالجة المهام المتصلة بتقييم تنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية لكي تتمكن اللجنة من الإسهام بشكل هام في أعمال اللجنة التحضيرية والدورة الاستثنائية التي ستعقد في عام ٢٠٠٠.

ترحب مجموعة ريو أيضاً بعمل اللجنة التحضيرية لكوبنهاغن + ٥ التي يتولى رئاستها زميلنا وصديقنا السفير كريستيان ماكيرا ممثل شيلي، البلد العضو في مجموعتنا. وقد أدى العمل الذي اضطلع به حتى الآن إلى تمكين اللجنة من إحراز تقدم كبير. ووضح اشتراك المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية. وحددت اللجنة التحضيرية أيضاً ولايات لشتى الجهات الفاعلة داخل أسرة الأمم المتحدة بغية النهوض بعملية تقييم نتائج مؤتمر القمة العالمي وتسهيل وضع مبادرات تؤدي إلى تنفيذ أفضل للالتزامات الـ ١٠ التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه من كوبنهاغن.

وبالإضافة إلى ذلك بذل جهد كبير داخل اللجنة التحضيرية في التفاوض من أجل وضع وثيقة ختامية للدورة الاستثنائية. وترى مجموعة ريو أن هذه الوثيقة ينبغي أن تولد زخماً متجدداً للبلدان يعينها على الوفاء بالتزامها بتحقيق التنمية الاجتماعية. وبالتالي ينبغي ألا تكتفي الوثيقة بإعادة ذكر الالتزام، بل عليها أن تضيف أيضاً مبادرات جديدة تراعي ما تحقق بالفعل في مجال دمج السياسات الاجتماعية في السياق العام للتنمية.

وترى مجموعة ريو أنه تقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية مواصلة هذه العملية بأكبر قدر ممكن من الإبداع والابتكار والتفاني، وأن تترك الأنماط القديمة التي تقوم على المواجهة التي أصابت عملنا بالشلل في الماضي.

وقبل أن أختتم بياني، أقول إن مجموعة ريو تود أن تكرر الإعراب عن امتنانها لحكومة سويسرا لما تقوم به من أعمال تحضيرية ممتازة للدورة الاستثنائية التي ستعقد في جنيف. ونعتقد أن هذه الترتيبات ستتمكن من المشاركة الواسعة وستتيح مستوى من التنظيم يوفر إطاراً مناسباً لهذا المحفل الهام.

ومما يشغل بال النرويج الزيادة الواضحة في عدد الأطفال الذين يجري استغلالهم من خلال عمل الطفل. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وسيكون من الإسهامات الهامة في هذا الصدد مصادقة الدول الأعضاء السريعة على اتفاقية منظمة العمل الدولية الجديدة لمناهضة أسوأ أشكال عمل الطفل.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ التزامات كوبنهاغن على عاتق الحكومات الوطنية. إلا أن تعاون المجتمع الدولي مطلوب أيضا، خصوصا في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا. وتشعر النرويج بقلق عميق إزاء تدني مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصل متوسط مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية الآن إلى ٠,٢٣ في المائة تقريبا من الناتج القومي الإجمالي، وهو يقل بذلك كثيرا عن الهدف المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة.

وتقوم النرويج بتقديم مساهمات أكبر من ذلك بكثير لعدة عقود وهي تخصص موارد متزايدة لأفقر البلدان وللقطاعات الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن زيادة الموارد المتاحة ليست إلا سبيلا واحدا لزيادة أثر التعاون الإنمائي الدولي إلى أقصى حد ممكن. وعلينا أيضا أن نبحث الكيفية التي يمكن أن نحسن بها تنسيق جهودنا من أجل التنمية. وبالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، يمثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية خطوة هامة نحو نهج أكثر تنسيقا. ويتخذ الإطار الإنمائي الشامل خطوة أبعد باقتراحه الداعي إلى أن تتعاون كل الأطراف الفاعلة الأجنبية والمحلية في وضع استراتيجية مشتركة للتنمية مع الحكومات الوطنية التي يكون لها مركز الصدارة في هذه العملية. وأملنا أن تستعرض الدورة الاستثنائية الكيفية التي تستطيع بها هذه المبادرات وغيرها المساعدة في النهوض بتنفيذ التزامات القمة.

وأود أن أختتم بياني بالقول بأن النرويج ملتزمة تماما بتنفيذ نتائج القمة الاجتماعية. وسنقوم بدور نشط في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية، كما أننا سنبدل قصارى جهودنا للإسهام في نجاح تلك الدورة.

وبالنسبة لأشد البلدان فقرا المثقلة بأكبر الديون، تشكل مشكلة الدين أحد العقبات الرئيسية التي تعوق التنمية. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع حد لعبء الدين الذي لا يحتمل والذي يثقل كاهل هذه البلدان. وترحب النرويج بحرارة بالمبادرة المعززة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي اتفق عليها في الاجتماعات السنوية الأخيرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وستؤدي التغيرات التي أجريت في آلية هذه المبادرة إلى تخفيف حدة المديونية على نحو أعمق وأوسع وأسرع وهذا يتمشى مع الخط الذي ما فتئت النرويج تؤيده منذ سنوات. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا الآن في تغطية الفجوة المتبقية لتأمين التمويل الكامل لهذه المبادرة المعززة.

إن توفير بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي أمر حيوي للتنمية الاجتماعية، والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان عنصران أساسيان في هذه البيئة شأنهما في ذلك شأن عناصر الاقتصاد الكلي.

ومن بين النتائج الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الاتفاق على هدف حصول جميع البشر على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وستؤدي كفالة الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم للجميع إلى تعزيز العمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي وهو أمر حاسم في مكافحة الفقر. وقد بينت العملية التحضيرية أن هناك توافق آراء واسع بشأن هذا الموضوع بيد أن حصول جميع البشر على هذه الخدمات لم يتحقق حتى الآن ولا بد من اتخاذ إجراءات ومبادرات أخرى على جميع المستويات. والتقارير المتوقعة من منظومة الأمم المتحدة ولا سيما الخاصة بالتعليم للجميع، والوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، وتنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠، ينبغي أن ترشدنا في جهودنا المقبلة لتحقيق هذا الهدف.

إن هدف العمالة الكاملة يتطلب العمل على جميع المستويات. وإمكانية الوصول إلى الائتمان وإلى فرص التدريب أمران ضروريان وينبغي أن يولى اهتمام خاص لتحسين فرص العمالة للعاطلين عن العمل فترات طويلة وللمعوقين والفئات الأخرى ذات الاحتياجات الخاصة.

وفي نفس الوقت، ينبغي أن تكفل حماية الحقوق والمصالح الأساسية للعمال.

ويرحب وفد بلادي بنتائج الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في العام الماضي والمكرسة لموضوع التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة، بالإضافة إلى عمل اللجنة التحضيرية المعنية بتنفيذ نتائج القمة واتخاذ المزيد من المبادرات. كما نرحب بممارسة عقد مناقشات للأفرقة بشأن القضايا ذات الأولوية، باعتبارها إسهاما هاما ومبتكرا في هذه المداولات.

إن منغوليا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى التي تمر بتحولات أساسية، تجاهد منذ ثماني سنوات في التصدي لتحديات الفترة الانتقالية. وأدى تحرير التجارة والأسعار، والخصخصة واسعة النطاق وغير ذلك من التدابير الاقتصادية إلى التعجيل بجسارة بإصلاحات السوق.

إلا أن عملية الإصلاح كانت وما زالت مؤلمة. ومما زاد من تفاقم تحديات الإصلاح الأعباء الكامنة في ضعف النظام المصرفي والمالي، وضآلة الاستثمار الأجنبي، وعدم مؤاتاة الأوضاع السوقية، وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى الافتقار إلى تقاليد وتجارب السوق الحرة. لقد أثّر هذا بشكل مباشر على القطاع الاجتماعي. ولذلك، لم تكن عملية التحول بدون تكاليف باهظة وفقا لتقرير التنمية البشرية في منغوليا. وهناك جزء كبير من السكان يعاني من الفقر والبطالة. ومعدل الوفيات بين الأطفال ما زال مرتفعا. ولا يزال ربع السكان تقريبا لا يحصلون على مياه صالحة للشرب. وعلاوة على ذلك، لا تزال ظاهرة أطفال الشوارع تشير قلقلنا بالغ في مجتمعنا.

ولمعالجة هذه المشاكل بشكل كاف، تقوم حكومة منغوليا بتعبئة كل مواردها وإمكاناتها الداخلية لتنفيذ عدد من البرامج والمشاريع. ولهذه الأسباب، ما زلنا نرى أن المساعدة والدعم الخارجيين يكتسيان أهمية كبيرة لنا في المستقبل القريب.

ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة ليسلط الضوء على مشروع مبتكر يعرف باسم: أمم متحدة لعالم واحد: سلسلة مؤتمرات للشباب، وقد وصفه الأمين العام بأنه "مثال ساطع". وهذا المشروع بدأته حكومة منغوليا بالتعاون الوثيق مع منظمات الأمم المتحدة الممثلة في

السيد انخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): تعلق منغوليا أهمية كبيرة على نظر الجمعية العامة في جلساتها العامة لبند جدول الأعمال المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"

لم يعد من الممكن أن يستمر التقدم السلمي للأسرة البشرية وتأمين سبل معيشتها في عالم مشبع بالفقر المدقع، وعبء الديون الخارجية، والفجوة التكنولوجية والاقتصادية المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، وانتشار الجوع وسوء التغذية، والعنف والتمييز، والمخدرات، والأمراض المعدية.

وإذ وضع المجتمع الدولي في اعتباره الطابع الملح لمعالجة هذه المشاكل بشكل كاف. فقد اتخذ تدابير شتى خلال العقد الأخير من القرن الحالي من بينها تنظيم سلسلة اجتماعات قمة عالمية ومؤتمرات دولية تعلن وتحث بعقود للأمم المتحدة وسنوات دولية تتعلق بقضايا اجتماعية وبفئات مستهدفة محددة. وكانت قمة كوبنهاغن الاجتماعية أحد هذه المؤتمرات. وقد دلت على أن التنمية الاجتماعية من القضايا التي تثير اهتماما عالميا حقا، ومن ثم فإن تنفيذ قراراتها يكتسي أهمية خاصة بطبيعة الحال.

وتتيح النتائج التراكمية للمؤتمرات أساسا قويا للنهوض بالتعاون من أجل التنمية وتحديد دور الأمم المتحدة في هذا المجال. وقد أعطي التعاون من أجل التنمية وبحق بعدا اجتماعيا محوره الناس، والاستدامة، والحساسية بين الجنسين.

وتعلق منغوليا أهمية كبيرة على الدورة الاستثنائية اللاحقة للجمعية العامة، التي ستخصص لموضوع "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل العولمة". ونرى أنه ينبغي لتلك الدورة أن تؤكد مجددا على إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وأن تحدد التقدم المحرز والتحديات التي تنتظرنا. وينبغي لها أيضا أن تحدد وتعتمد إجراءات ومبادرات ملموسة تستهدف التنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلادي أن تقرير التنمية البشرية الذي يعده سنويا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن أن يوفر مبادئ توجيهية مفيدة لتحديد ووضع مبادرات جديدة وواقعية انطلاقا من روح قمة كوبنهاغن.

وما يحدث الآن من تناقص في المساعدة الإنمائية الرسمية وفي المساهمات المقدمة للموارد الأساسية للأمم المتحدة هو أمر يدعو إلى قلق منغوليا، مثلما يدعو إلى قلق بلدان أخرى عديدة. ومنغوليا بوصفها بلدا ناميا غير ساحلي لا يملك سوى موارد مالية محدودة تعتمد في الوقت الحالي إلى حد ما على الموارد الخارجية لتحقيق التنمية. ويؤيد وفد بلدي ممارسات تقاسم تكاليف الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وهو يود أن يؤكد مجددا الحاجة إلى زيادة الموارد الأساسية على أساس مضمون ومستمر ويمكن التنبؤ به. وهو يحذ أيضا زيادة التمويل من غير الموارد الأساسية والتمويل لأغراض مخصصة، فضلا عن تعبئة الدعم من القطاع الخاص.

وختاما، أود أن أعرب عن أمل وفدي بكل إخلاص في أن تساعد المداولات الجارية بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة على توليد إرادة سياسية متجددة على الصعيدين الوطني والدولي، وهي الإرادة اللازمة لبلوغ الأهداف النبيلة التي تبغها التنمية البشرية المستدامة.

السيد سيمونوفتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): يمثل إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن المعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥ توافق آراء هام بشأن الحاجة إلى جعل الناس محور اهتمام عملية التنمية. وقد انضمت كرواتيا إلى هذا التوافق في الآراء قبل أربع سنوات وهي لا تزال تولي أهمية كبرى للتقيد بالتزامات كوبنهاغن بكل إخلاص. وتود حكومتي من خلال إشراكها النشط في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة أن تسهم في تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في مكافحة الفقر، وخلق وظائف منتجة، وإنشاء مجتمع مستقر وآمن وعادل للجميع.

والمراد بأهداف مؤتمر القمة المتمثلة في القضاء على عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها هو تهيئة الاستقرار والأمن في العالم وهو الأمر الذي سيؤدي إلى سلام دائم. وفي هذا المسعى النبيل يلزم التركيز لا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحدهما، بل وعلى كامل نطاق التنمية الذي يشمل الاحترام التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها المساواة بين الرجال والنساء.

منغوليا، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية. لقد ظهر هذا المشروع، الذي يشمل ستة مؤتمرات وطنية، كاستجابة وطنية لأهداف الأمم المتحدة، واستهدف تعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية للأمم المتحدة على الصعيد الوطني، ولا سيما على صعيد القواعد الشعبية المحلية. وتغطي تلك السلسلة المؤتمرات المعنية بالطفل، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، وكان ختامها القمة الوطنية، وجميعها عقدت في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

لقد اشترك في تلك المؤتمرات مندوبون من الشباب من الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، ومن ضمنهم بعض المعوقين وبعض المنتمين للأسر منخفضة الدخل. وكان الغرض الرئيسي لهذه المؤتمرات، التي عقدت بمشاركة مباشرة ونشطة من الشباب، هو إثارة وعي عامة الناس بالأهداف التي وضعتها الحكومات والالتزامات التي تعهدت بها للنهوض بالحوار مع متخذي القرارات المتعلقة بعمليات المتابعة، وتشجيع المشاركة النشطة لشباب المجتمع المدني والحكومات المحلية في تنفيذ خطط العمل الوطنية ذات الصلة. وقد اقترح مئات من الأفكار المفيدة واللافتة للنظر والشاحذة للفكر خلال تلك المؤتمرات.

وقد أسفرت سلسلة المؤتمرات عن اعتماد استراتيجية إنمائية وطنية، وصفها المشاركون أنفسهم وصفا بارعا بأنها "عبارة عن تحول من بعوضة إلى نحلة شغالة" وهي استراتيجية تتجسد في السياسة الوطنية. ونتيجة لهذه المؤتمرات وضمانا للمتابعة، أنشئت نوادي العالم الواحد في جميع المقاطعات الإحدى والعشرين وفي العاصمة أولان باتور بهدف مواصلة التوسع في المشروع ورصد تنفيذ خطط العمل رصدًا محكمًا على الصعيد المحلي. ونظرا للنتائج الملهمة التي تولدت عن سلسلة مؤتمرات العالم الواحد، تعتقد حكومة منغوليا أن أعضاء الأمم المتحدة الآخرين قد يجدونها أيضا مثيرة للاهتمام بل ومفيدة.

ويستدعي تنفيذ قرارات مؤتمر القمة التزاما سياسيا حقيقيا من قبل الحكومات والمجتمع الدولي بإحداث زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للتنمية البشرية المستدامة. ولذلك نكرر الإعراب عن تأييدنا التام لاتفاق ٢٠/٢٠ الذي تم التوصل إليه في كوبنهاغن. وينبغي أن تخصص وتستغل بالكامل الموارد المتعهد بها، وذلك على الصعيدين الوطني والدولي.

تكون هناك بضعة بلدان فقط حققت أو تجاوزت الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لمثل هذه المساعدات.

ويمكن للعولمة أن تلحق الأذى، ولكن من الممكن أن تكون مفيدة أيضا. وتؤثر عواقبها السلبية غالبا على الفقراء والضعفاء. وتدعو الحاجة إلى النظر فيما إذا كان يتعين علينا توجيه منافعها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق عولمة ذات وجه إنساني.

وما برح النظام التجاري المتعدد الأطراف يتطور، إلا أن هناك بعض العقبات التي لا مبرر لها توضع في طريق المنضمين حديثا إلى ذلك النظام. وعلى الرغم من أن كرواتيا ومعها بعض البلدان الأخرى، قد أنهت جميع مفاوضاتها الثنائية، فإنها لا تزال محرومة من تحقيق هدفها المتمثل في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية نظرا لوجود نزاع بين عضوين كبيرين من أعضائها، وهو نزاع لا صلة له بالمرّة بكرواتيا أو بوجاهة الطلب المقدم منها. وتدعو ملابسات هذه المسألة إلى السخرية، إذا ما قورنت بمحتوى البلاغ الوزاري المتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنة الماضية، وهو البيان الذي أكد على أهمية تحرير التجارة. وفي تلك الوثيقة صدر التزام متجدد بتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحا ومستندا إلى القواعد ويتصف بسمات من بينها الإنصاف والشفافية. ووضع العقبات التعسفية والمصطنعة التي تحول دون انضمام بعض الدول هو أمر يتعارض مع هذه العبارات تعارضا تاما.

وختاما، أود أن أؤكد إيمان حكومتي بأن الأمم المتحدة ستظل تقدم دعمها القيم لا سيما فيما يختص بخلق واقع جديد للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، بغرض إدماجها في عالمنا المعولم لكي نتمكن جميعا من دخول الألفية الثالثة ونحن أفضل استعدادا وأكثر تفاؤلا. والعولمة التي تحقق المزيد من الاعتماد المتبادل العالمي، تقتضي ضمن جملة أمور، ازدياد التعاون والتضامن الدوليين للوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

السيد داوسا سيسبيدس (كوبا) (تكلم بالاسبانية):
اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وفي هذا المنعطف، الذي يحل بعد أكثر من أربع سنوات على عقد مؤتمر القمة، أصبحنا في منتصف مرحلة الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، التي ستعقد في عام ٢٠٠٠. وتقود لجنة التنمية الاجتماعية واللجنة التحضيرية هذه العملية في الاتجاه السليم. ورغم ذلك، فإن من الضروري أن تساهم الدول الأعضاء كافة في إيجاد السبل المؤدية إلى المضي قدما صوب تحقيق الأهداف المحددة في كوبنهاغن.

وقد قدمت جمهورية كرواتيا تقريرها الوطني، الذي يورد تحليلا تفصيليا للخطوات المتخذة تنفيذا لالتزامات كوبنهاغن، تحدوها في ذلك رغبة قوية لمساعدة الأمين العام في إعداد تقرير شامل يقدم في سنة ٢٠٠٠، حسبما طلبت اللجنة التحضيرية. وتتمثل أهداف الدورة الاستثنائية في إعادة تأكيد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وفي التعرف على التقدم المحرز والدروس المستفادة في مجال تنفيذ الإعلان على الصعيدين الوطني والدولي. وعلاوة على ذلك، من المقرر أن توصي الدورة باتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التنفيذ التام والفعال.

ورغم أنه كانت هناك بعض الجهود الوطنية والجماعية للوفاء بالتزامات المتطوعة في كوبنهاغن، لا يزال من المتعين تحقيق ما هو أكثر من ذلك، وحسبما جاء في تقرير الأمين العام (A/54/220)، فإن الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في عام ١٩٩٩، لا سيما في الجزء الرفيع المستوى منها، أكدت من جديد الالتزام المتعهد به في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بهدف القضاء على الفقر في شتى أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت تلك الدورة الالتزام المتعهد به في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بتعزيز استقلال المرأة الاقتصادي؛ وسلّمت بأن العمالة المنتجة، بما فيها تمكين المرأة، تؤدي دورا رئيسيا في القضاء على الفقر.

وتدعو الاتجاهات السائدة إلى القلق الشديد. فالفقر الذي كان ينبغي تقليصه، يزداد حدة في واقع الأمر منذ عقد مؤتمر القمة، كما يستمر اتساع الفجوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء. وهناك ٦٠ بلدا يزدادوا فقرا بصورة مطردة منذ عام ١٩٨٠. وإنه لمن دواعي القلق الشديد أن تستمر المساعدات الإنمائية الرسمية في الانخفاض وأن

وما هو الرأي عندما نعلم أن معدل وفيات الرضع في البلدان النامية أعلى بمقدار ١٠ مرات عن المعدل السائد في البلدان الصناعية؟ وما هي أوجه التقدم التي أحرزت في ميدان التعليم إذا كان ١٣٠ مليون طفل لا يلتحقون بأي مدارس و ١ مليار شخص أميين، أساسا في المناطق الأكثر تهميشا في العالم النامي؟

ومن الصعب تفسير العدد المتزايد ممن يعيشون في جيوب الفقر في كل أنحاء العالم الصناعي حتى أننا قررنا في كوبنهاغن قبل أربعة أعوام أن نساعدهم وندخلهم في إطار التنمية الاجتماعية الهائلة التي تسود بلدانهم.

ونحيط علما بالنتائج المتحصل عليها من التنسيق على مستوى المنظومة في الأمم المتحدة في متابعة نتائج كوبنهاغن. فكل الجهود المبذولة في عملية المتابعة هذه أجملت بوضوح ووضعت في قوائم في تقرير الأمين العام. بيد أننا نعرب أيضا عن أملنا في ألا تتوقف جهود المتابعة. والواقع أننا نشعر بأننا ينبغي في جهودنا لمتابعة كوبنهاغن أن نطالب بمزيد من الحسم بزيادة معدل الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة ذاك. ونحن على يقين من أن هذا سيكون أهم أولوياتنا في هذه العملية.

ونحن مقتنعون بأن اقتراح مبادرات جديدة ترمي إلى توسيع نطاق التنمية الاجتماعية لتشمل البلدان النامية والقطاعات المهمشة من البلدان الصناعية ليس الخيار الممكن أو المسؤول، نظرا للعجز الخطير في تنفيذ التزامات كوبنهاغن القائمة.

وكيف نتحرك إلى ما هو أبعد من التزامات كوبنهاغن وقد هبطت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى معدل هزيل هو ٠,٢٢ في المائة، وازدادت مشروطية المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية بصورة مطردة، ووصفت للبلدان النامية برامج ووصفات للتكيف الهيكلي لم تراع الأولويات الاجتماعية أو الخصائص الوطنية؟

ولن يكون من السهل استنباط استراتيجيات تفتح الطريق أمام الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة الاجتماعية إن لم يتوافر مناخ دولي يفضي إلى زيادة في المساعدة الإنمائية غير المشروطة وإلى تغييرات في النظام الاقتصادي الدولي القائم. فبغير هذا النوع من البيئة الموصلة لا تستطيع الاقتصادات النامية أن تجري التغييرات اللازمة لإحراز التقدم الاجتماعي المطلوب.

لقد اجتمع مؤتمر قمة كوبنهاغن مع شيء من التشكك في توقيته وخصوصا بين بلدان العالم الثالث - لا بسبب أهدافه فهي نبيلة حقا، ولكن بسبب وجود شكوك خطيرة حول إمكانية التنفيذ الفعلي لنتائجه. بيد أن النداء العاجل من مؤتمر القمة الاجتماعي لاتخاذ تدابير طارئة للتصدي للمشاكل البالغة الخطورة المتعلقة بالفقر والبطالة والامية ونقص الرعاية الطبية الأساسية وغيرها - وهي المشاكل التي كانت ولا تزال مسؤولية عن ازدياد التهميش الاجتماعي في مجتمعات العالم الثالث - قد قوبل بأمل واطمئنان.

بيد أننا بعد ذلك بأربع سنوات يمكن أن نرى الفقر يتزايد، بدلا من أن يتناقص. والبطالة آخذة في الزيادة بدلا من التناقص. وتظل مؤشرات الصحة العامة والعادات الصحية الشخصية والتغذية تتردى في كثير من البلدان، بل إن مؤشرات محو الأمية تراجعت في بعض الأحيان. كذلك نلاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل في انخفاض في وقت تحتاج فيه الأزمات المالية الدولية وسياسات التكيف الهيكلي للمجتمعات في كثير من البلدان النامية.

وازداد التفاوت وعدم المساواة بين بلدان العالم الثالث والبلدان الصناعية وبين فئات الدخل المرتفع والفئات المحرومة في ربوع كوكبنا مع تحرك عملية العولمة قدما. ويبدو أن العولمة التحريرية الجديدة التي كان المفروض فيها، على حد قول أنصارها ومنظريها، أن تحدث تقدما وازدهارا، أصبحت في الواقع عولمة للظلم والتهميش الاجتماعي. فالحق أن كل شيء يعولم إلا الثروة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وكان البعض يعتقدون أن التزامات كوبنهاغن ستيسر عولمة الأخوة والتضامن والتعاون والتنمية المستدامة، والتوزيع العادل للثروة والاستغلال الرشيد لثروة البشرية.

ولكن ما الذي نظنه عندما نرى أن هناك ٤ مليارات من الفقراء في العالم منهم ١,٣ مليار يعيشون في فقر مدقع؟ وما هي الإنجازات الاجتماعية التي نتحدث عنها عندما نرى ٢٠٠ مليون طفل دون الخامسة من عمرهم يعانون من سوء التغذية و ١٢ مليوناً منهم يموتون حتى من قبل بلوغ ذلك العمر؟

كوبي يقدمون الخدمات الطبية لإخواننا الأفارقة في إطار هذا البرنامج. وبالمثل، في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، هناك أيضا ٢٠٠ طبيب واختصاصي في مجال الرعاية الصحية من الكوبيين يقدمون خدماتهم.

وهناك نحو ٢٠٠٠ طالب من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يدرسون لكي يصبحوا أطباء في كلية الطب الأمريكية اللاتينية. وخلال شهور قليلة سيرتفع هذا العدد إلى ٣٠٠٠ طالب، ثم سيرتفع إلى ٦٠٠٠ طالب خلال ثلاث سنوات. ونحن نعمل على إنشاء كليات طب في أفريقيا يتولى أساتذة كوبيون التدريس فيها مجانا من أجل إعداد العاملين في مجال الرعاية الصحية للعمل في الميدان في البلدان الأفريقية.

وسيكون لكوبا عظيم الشرف والامتياز أن تستضيف مؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي سيعقد في نيسان/أبريل سنة ٢٠٠٠، ويلتقي فيه زعماء مجموعة ال ٧٧. وهذا الحدث البارز ستكون له أهمية كبيرة في إعداد البلدان النامية لمواجهة تحديات الألفية الجديدة بالنسبة لإمكانية الوصول إلى التنمية، والقضاء على الفقر، والدفاع عن ثقافتنا واتخاذ قرارات عالمية تؤثر على الجميع.

وفي وقت لم يعد يوجد فيه أي مبرر آخر للحروب الباردة، أو سباقات التسلح أو النفقات العسكرية الهائلة، ينبغي أن نسأل أنفسنا عما يمنعنا من تخصيص جميع هذه الموارد للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية. وبالنسبة للإنسانية ليست هناك أية بدائل. فغدا سيكون الألوان قد فات لعمل ما كان ينبغي عمله قبل وقت طويل.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أولا أن أتوجه إليكم، سيدي، بتهائن وفد بلدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. إن مهامكم الكبرى ستشمل تناول جدول الأعمال الاجتماعي الهام لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أثناء الدورات الاستثنائية التي تم التخطيط لعقدها في العام المقبل. وإنه لما يبعث على التشجيع أن نعرف أن تلك العمليات سيتولى توجيهها ممثل بارز لأفريقيا، ستؤدي مزاياه كدبلوماسي يتمتع بالنزاهة والتجربة والحكمة إلى السير بأعمال هذه الجمعية نحو خاتمة ناجحة.

وقد نجحت كوبا في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية القائمة على توزيع للثروات أكثر عدلا وإنصافا. ويمكن هذا بلدا من تحقيق نتائج مرضية من حيث التزامات كوبنهاغن.

وعلى سبيل المثال، أصبح أمام ١٠٠ في المائة من سكان كوبا سبيل إلى الرعاية الصحية والتعليم بالمجان؛ ووصل معدل العمر المتوقع عند الولادة إلى ٧٥ عاما؛ وأصبح معدل وفيات الرضع ٧,١ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء. ويحصن مائة في المائة من أطفالنا ضد ١١ مرضا يمكن توقيها، وهناك طبيب لكل ١٦٩ من السكان. ومن بين كل خمسة كوبيين طالب يدرس ولدنا أكثر من ٦٠٠ خريج من الجامعات.

وفي عام ١٩٩٨ خصصت كوبا ٤١ في المائة من ميزانيتها للخدمات الاجتماعية.

وواضح أن الأولوية التي تعطيها الحكومة الكوبية للعمل الاجتماعي والتزامها بزيادة رفاهية سكانها عاملان مهمان في رفع المؤشرات الاجتماعية إلى مستوى يتجاوز المستويات السائدة في كثير من البلدان ذات المستويات الأعلى من التنمية والموارد الأوفر بكثير. وقد فعلت كل هذا رغم الآثار السلبية التي لحقت ببلدنا من جراء الحرب الاقتصادية التي تشنها علينا حكومة أمريكا الشمالية ورغم الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته علينا والذي ألحق بشعب كوبا خسائر اقتصادية تزيد عن ٦٠ مليار دولار.

وكوبا مستعدة لتقاسم خبراتها وللإسهام، كما أسهمت دائما، في تعزيز التضامن والتعاون. وتولي الحكومة الكوبية أولوية عالية لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن والمشاركة فيها.

فإذا لم نعمل على تعزيز التعاون والتضامن، فسيكون من المستحيل تحقيق تقدم من أجل بناء عالم تسوده العدالة الاجتماعية للجميع. وتجربة كوبا دلت على هذه الحالة. فهناك أكثر من ٢٥٠٠ كوبي من العاملين في المهن الصحية يقدمون خدماتهم للعالم الثالث. واليوم، هناك ٢٠٠ طبيب كوبي يخدمون في إطار برنامج جديد يقدم الخدمات الطبية مجانا، ويضطلعون بأداء هذه الخدمات في أفقر البلدان الأفريقية حيث تبلغ الظروف الصعبة أقصى مداها. وهناك ما لا يقل عن ٣٠٠٠ طبيب

حقائق الواقع الجديد، على الصعيدين الوطني والدولي، في مشكلة التنمية الاجتماعية - وهي مشكلة ذات طابع هيكلي تقريبا.

وهذه نقطة هامة لأنه وكما قيل في مرات عديدة، لم يكن في نية قمة كوبنهاغن أن تحدد التنمية الاجتماعية بطريقة متزمتة، بل بالأحرى كانت تعتمزم اتخاذ خطوات تؤدي إلى تحقيق تنمية اجتماعية منصفة ومتدرجة على أساس العناصر الرئيسية الثلاثة: أي القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة وتعزيز التكامل الاجتماعي. وبهذا المعنى، فإن القمة الاجتماعية حققت نجاحا باهرا في التوصل إلى التزام سياسي يضع التنمية الاجتماعية على أعلى مستوى ممكن وطنيا ودوليا، وبذلك وفرت زخما هاما للمنظور الذي يرى أنه لا يمكن قياس التقدم حصرا من حيث النمو والإنتاجية.

وبين الأمين العام أن القمة الاجتماعية أسهمت إسهاما كبيرا في ترسيخ التصور - وهو تصور وإن كان مقبولا الآن بصورة عامة، فإنه لا يزال يتعين أن يتجسد تجسيدا كاملا في سياسات فعالة - بأن ثمن عمليات التكيف الاقتصادي الكلي ينبغي ألا تسدده أكثر القطاعات فقرا. ومن الضروري الإبقاء على النفقات الاجتماعية في الوقت الذي يجري فيه تخفيض الميزانيات؛ وهذه خطوة هامة من أجل تحقيق السياسات الاجتماعية الفعالة لبناء مجتمعات مستقرة وعادلة.

غير أننا لاحظنا في الوقت نفسه استمرار وجود عقبات كبيرة في الفترة التي انقضت منذ انعقاد القمة الاجتماعية تحول دون تحقيق أهدافها، بالرغم من الجهود المخلصة والمستمرة التي بذلها العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية للقضاء على الفقر وتوليد العمالة الكاملة وتحقيق التكامل الاجتماعي. وثمة مسؤولية خاصة على الصعيد المحلي تتمثل في الحفاظ على توازن مستمر بين تدابير التقشف المالي وضرورة إيجاد الموارد الضرورية لتمويل السياسات الاجتماعية، مع عدم تجاهل المسائل الأخرى، ولا سيما الافتقار إلى الانضباط المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي، وعدم كفاية السياسات الاجتماعية والصعوبات التي تواجه توسيع مشاركة مختلف قطاعات المجتمع.

وأود كذلك أن أعرب عن امتناني وامتنان وفد بلدي لسويسرا لما أتاحت، كبلد مضيف، من موارد بشرية ومالية وفكرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ونشيد بسويسرا على سخائها الذي يستهدف على وجه التخصيص ضمان نجاح مؤتمر جنيف ٢٠٠٠، من حيث نتائجه ومستوى مشاركة وتمثيل المجتمع الدولي فيه.

وتعقد هذه المناقشة في إطار القرار ٢٥/٥٢، الذي حدد المعايير اللازمة لعملية المتابعة ولاستعراض تنفيذ الالتزامات التي اضطلع بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تمشيا مع مقررات هذه الجمعية بشأن الاستعراض الدوري والشامل للمؤتمرات العالمية الرئيسية التي عقدت أثناء هذا العقد الذي يشارف على الانتهاء.

وفي هذا السياق، فإن اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية التابعة للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي كان لي شرف رئاستها، عقدت دورتها الموضوعية الأولى في أيار/مايو الماضي. وعقدت فيما بعد مشاورات غير رسمية موجزة في بداية شهر أيلول/سبتمبر.

وبعد أن تغلبت اللجنة التحضيرية على بعض الصعوبات الأولية المعهودة في مثل هذه العمليات، فقد عادت الآن إلى مسارها الطبيعي واعتمدت مقررات هامة تتعلق بنفس المتطلبات المحددة لمنظومة الأمم المتحدة المتصلة باعتماد ومشاركة المنظمات غير الحكومية. وإذ أوفت اللجنة بأحد الجوانب الفريدة من مسؤولياتها، فقد اضطلعت أيضا بإجراء أول استعراض عام للمبادرات الجديدة المحتملة.

إلا أن الجزء الأهم والأكثر تعقيدا من هذه العملية لم يأت بعد. فلا يزال يتعين علينا أن نتفاوض بشأن النصوص، وهذه النصوص بالإضافة إلى المهام التي خصصت للجنة التنمية الاجتماعية المعنية بتقييم ومتابعة الالتزامات التي قطعت في كوبنهاغن، ستمثل النتائج الرئيسية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، وإذ شرعنا في عملية المتابعة، فإن هذه المناقشة الهامة في الجمعية العامة ستتيح للدول الأعضاء فرصة للإعراب عن أفكارها بشأن مهام وأولويات اللجنة التحضيرية في المستقبل، وأفضل الطرق الكفيلة بالتوصل إلى نتائج ناجحة. ومما ستكون له أهمية خاصة آراء الدول الأعضاء حول الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها

مبادئ سليمة للسياسة الاجتماعية. وبالتالي فإن مهمة اللجنة التحضيرية لا تتمثل في صياغة هذه المبادئ، ولكنها تتمثل، في تطوير العملية الجارية، على أساس التزامات كوبنهاغن، لتحويلها إلى سياسات محددة تناسب الحالة الخاصة لكل بلد.

وهنا لا بد لي من أن ألاحظ أن المبادئ السليمة الناجمة عن القمة الاجتماعية تنطبق على جميع أعضاء المجتمع الدولي بدون تمييز بين البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان النامية؛ ولا بد من تطبيقها على الجميع إذا أريد لها أن تكون فعالة حقاً. ويجب أن تمثل حصيلة مداورات اللجنة التحضيرية بشأن هذا الموضوع عنصراً هاماً لهيكل مالي دولي جديد.

وسيتعين على الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية أن تعتمد هدف خفض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ فهذا الهدف يجب أن يصبح التزاماً على الصعيد الوطني وتكليفاً للمؤسسات الدولية إذا أردنا أن نضع الاستراتيجيات العالمية اللازمة.

وفيما يتعلق بالعمالة، سيتعين على الدورة الاستثنائية أن تعطي زخماً سياسياً نشطاً لإنشاء استراتيجية عالمية، تحت قيادة منظمة العمل الدولية وهياكلها الثلاثية من أجل المشاركة، مما سيرسي الأسس اللازمة لتهيئة عمالة منتجة بشكل مستمر في المستقبل. وتحقيق النمو في توفير فرص العمل هو السبيل الوحيد للتحرر من الفقر، وهو سيعزز التكامل الاجتماعي. ومن هنا تنبع الأهمية الحاسمة لهذه المسألة في مداوراتنا.

إن دورة حزيران/يونيه ٢٠٠٠ سيتعين عليها أن تولي اهتماماً خاصاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. والمبادرات الجديدة التي تتماشى مع الالتزام ٧ للقمة الاجتماعية يجب أن ترمي إلى إيجاد اختلاف حقيقي في الظروف السائدة في تلك المنطقة. وقد يكون من الممكن النظر في إمكانية قيام البلدان الأفريقية بوضع جداول زمنية وطنية للنمو في التعليم الأساسي، وإجراء تحسينات في مجال الصحة، ولاتخاذ تدابير ذات صلة. وتكملة لذلك، تقوم البلدان المانحة والوكالات الدولية بزيادة الموارد والمساعدة التقنية في هذه المجالات. ونحن نلاحظ بعناية التطورات الجارية في مجال تخفيض الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ واللجنة

وعلى الصعيد الدولي، لا يمكن لأحد أن ينكر أن البيئة المؤاتية للتنمية قد تدهورت. وعملية العولمة، وهي عملية إيجابية عموماً، قد أسفرت أيضاً عن عدم المساواة والتهميش، ولم يتم حتى الآن اتخاذ أية تدابير أو إنشاء أية مؤسسات لتصحيح تلك الآثار التي عملت على تفاقم المشاكل الاجتماعية بين البلدان وداخل المجتمعات. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت المشاكل المتعلقة بإمكانية وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، وانعدام الاستقرار المالي الدولي وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان المتقدمة صناعياً. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التطورات تجري في وقت يشهد تغييراً أيدولوجياً ومنهجياً - يكون مصحوباً بالعنف أحياناً - في العديد من قطاعات المجتمع الدولي.

إلا أنه لم تكن هناك استجابة ملائمة لشواغل الناس اليومية. وإلى حد ما، بدأ يغيب عن نظرنا أن الأزمات السياسية والإنسانية والمالية لها عواقب اجتماعية خطيرة ذات تأثير قاس بشكل خاص على مستوى المجتمعات المحلية لفترة طويلة بعد أن تبدأ القرارات الضرورية والمستحسنة تحدث أثرها الإيجابي في مناطق معينة.

وخلاصة القول إن الأسباب الرئيسية لعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كما نص عليها في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، يمكن أن تصاغ اليوم - مع إضافة العواقب الاجتماعية للأزمة المالية. وهكذا تكون صلاحية تلك المفاهيم للأسف هكذا يكون الافتقار إلى التدابير اللازمة، لتحسين الحالة التي تصفها. وبهذا نكون قد خلصنا إلى أن السبيل الأساسي للتصدي للتحديات التي تواجهنا ولحل مشاكلنا يكمن في نهجنا الذي نتبعه والسياسات التي نختارها، وفي إيلاء انتباه شديد لما نحدده من اتجاه وأهداف. وهذا هو أيضاً السبب الذي يجعلنا نرى من الضرورة التصدي للمهام التي أمامنا بنهج متوازن وشامل على أساس التزامات طويلة الأمد وعملية التوجه.

وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، فلننظر في الطريق المائل أمام اللجنة التحضيرية. وأحد المواضيع الجديدة التي برزت في مداوراتنا يتعلق بتحديد مبادئ صالحة وممارسات سليمة للسياسة الاجتماعية. ولا بد لي أن أقول في البداية إن هذا المفهوم يمكن أن يسبب بلبلة، لأن اتفاقات كوبنهاغن تعبّر أخلاقياً عن حقنا في أن نعيش حياة آمنة ومستقرة وكريمة، حيث أنها تحدد أساساً

التحضيرية على استعداد لتقديم أي إسهام تستلزمه هذه العملية.

إن مسألة توفير الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية تمثل معضلة عويصة تكمن تعقيداتها على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء؛ وينبغي التصدي لها خلال العملية التحضيرية عندما يتعين النظر في جميع عناصرها المتنوعة. وأية نتائج يمكن التوصل إليها ينبغي أن تسهم في المناقشة الجارية بشأن التمويل الإنمائي.

ويجب أن نولي اهتماما خاصا لمتابعة النتائج التي ستحقق في جنيف في حزيران/يونيه المقبل، مع النظر بصفة خاصة إلى ترجمة الاتفاقات من منظور الجمعية العامة العالمي إلى أبعادها الإقليمية والوطنية، بغية ترسيخ ثقافة سياسية مؤاتية للتقدم الاجتماعي، على حد تعبير اجتماع كوبنهاغن الذي أذن ببدء القمة الاجتماعية. وهنا، يمكن تفويض اللجان الإقليمية للعمل مع الدول الأعضاء لإعداد متابعة متكاملة لما اتفق عليه ليس في القمة الاجتماعية فحسب وإنما أيضا في المؤتمرات الرئيسية الأخرى؛ وستكيف هذه المتابعة وفق الخصائص الفردية لكل منطقة.

وهذه ليست سوى بعض المهام العديدة الموضوعة أمام اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وعلى الصعيد الوطني، لن يكون من اليسير تحديد أولويات المصالح المشروعة في نطاق اختصاص البلدان، بالنظر إلى عدم كفاية الموارد. ويحدث شيء مماثل على الصعيد الدولي، مما يعبر أحيانا عما يحدث داخل البلدان من حيث محدودية توافر الموارد وتضارب الأولويات. ولهذا السبب عقد اجتماع كوبنهاغن على مستوى رؤساء الدول: وأمكن اتخاذ قرارات على مستوى القمة من النوع الذي يتم تناوله عادة على الصعيد الوطني. وهذه الفرضية المنطقية تظل صالحة بالنسبة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة؛ ولذلك السبب نحن نحث الدول على المشاركة على أعلى مستوى ممكن في جنيف في حزيران/يونيه المقبل. وقد أصبح الدورة الاستثنائية بدورها فرصة للمجتمع الدولي ليعيد بناء أسس تفاهم مشترك بشأن ما ضاع من أشياء إيجابية على كل من الصعيدين الوطني والدولي.

وبالتالي، فإن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بسبب تعقيد ولايتها، وحجم الاتفاقات التي

قد تعتمدها، والضرورات الأخلاقية التي يجب أن تواجهها، ستمثل الركن الثالث من حيث الأهمية إلى جانب المفاوضات المتعلقة بإيجاد هيكل مالي جديد وجولة الألفية للمفاوضات التجارية تحت رعاية منظمة التجارة العالمية. وآمل أن يفهمها الجميع على هذا النحو.

السيد نغو كوانغ تشوان (فييت نام) (تكلم بالانكليزية):
أود في البداية أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وبرحب وفد بلادي بهذه المناقشة التي تجري في توقيت حسن، حيث أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبتخاذ مبادرات إضافية تقترب سريعا. وفي ذلك الصدد، يعرب وفد بلادي عن التقدير البالغ للعملية التحضيرية الجارية للدورة الاستثنائية التي تضطلع بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها.

إن فييت نام تشاطر تماما المبادئ والأهداف التي نص عليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي فييت نام، ظلت التنمية الاجتماعية تمثل أولوية في جدول الأعمال الوطني منذ استعادت فييت نام استقلالها. بيد أنه منذ عقود عديدة تتعرض جهودنا في هذا الميدان لإعاقة شديدة نتيجة لتخلف الاقتصاد والحروب، ضمن أمور أخرى. والحروب لم تؤد إلى إهدار الموارد البشرية والمادية فحسب، وإنما أيضا خلفت عواقب خطيرة يصعب التغلب عليها. وتضاف إلى تلك العقبات المنافسة الشرسة الحالية في عملية العولمة والآثار السلبية للأزمة المالية الإقليمية.

وفي ذلك السياق، تسعى فييت نام إلى تنفيذ الالتزامات الـ ١٠ للقمة الاجتماعية. وقد حقق اقتصاد فييت نام معدلات نمو عالية في التسعينات، بلغت في المتوسط ٨ في المائة سنويا بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧. ونسبة ما يخصص في ميزانية الدولة للبرامج الاجتماعية في تزايد مستمر، وقد وصلت في عام ١٩٩٧ إلى ١٧,٣ في المائة. ووضعت الحكومة الفيينامية مجموعة من السياسات والتدابير لتطوير الاقتصاد ولتحقيق الاستقرار للوضع الاجتماعي - السياسي. سأبرز بعضها الآن.

٢٠/٢٠، باعتبارها تمثل نهجا صحيحا للاستثمار في رأس المال البشري. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وبمساعدة عدة منظمات دولية ورعاية مشتركة من حكومة النرويج، استضافت حكومة فييت نام اجتماعا دوليا، استعرض تنفيذ المبادرة ٢٠/٢٠ واعتمد اتفاق هانوي الجماعي.

وتبيّن تجربة فييت نام أن التنمية الاجتماعية القابلة للاستدامة تقوم على الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. والتنفيذ الناجح للسياسات الاجتماعية يرجع إلى أن هذه السياسات تلبي تطلعات الشعب وأن الشعب يستجيب لها. ومن المهم أن نعبئ ونستخدم إلى الحد الأمثل جميع الإمكانيات الوطنية، استنادا إلى الدور الرائد الذي تقوم به الحكومة، والمشاركة في التنمية الاجتماعية من جانب كل فرد ومنظمة وقطاع اقتصادي. وينبغي للحكومة أن تضع أهداف التنمية الاجتماعية في مركز صنع السياسة الاقتصادية، حتى في أوقات الشدة.

ويؤدي التعاون الدولي دورا لا يقل أهمية في هذا المسعى. ومع ذلك، نجد في عالم اليوم، أن الضغط الهائل الذي ولّدته عملية العولمة وآليات السوق أثر تأثيرا خطيرا على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في العديد من البلدان. وبالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، أدى استمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وتكدس عبء الدين الخارجي، وتدني قدرتها على الوصول بصادراتها المحدودة إلى السوق العالمية، بالإضافة إلى المشروطيات الجديدة على فرص التصدير إلى تفاقم القيود المتعددة الوجوه المفروضة عليها. ومن المحتم بشكل خاص خلق نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلا وتعاوننا لتأييد الجهود الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥، نجح المجتمع الدولي في خلق قوة دفع كبيرة نحو تحقيق فكرة وضع الإنسان في مركز التنمية. ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد أهمية نتيجة تلك القمة وأن يعرب أيضا عن تقديره الخالص لقيادة حكومة شيلي ولألمين العام. فنتيجة لجهودهما المستمرة، جنبا لجنب مع تعاون العديد من البلدان، أصبح هذا الموضوع الآن على جدول الأعمال العالمي.

من بين الأولويات في تهيئة مناخ مناسب للتنمية الاجتماعية نولي الأهمية القصوى لتطوير الإطار القانوني، بما في ذلك إصدار وتنفيذ قوانين بالغة الأهمية، مثل مدونة قانون العمل، وقانون رعاية وحماية الطفل، وقانون التعليم، والقوانين المحلية المتعلقة بالمعوقين وكبار السن. وقد وضعت تدابير لإرساء الطابع الديمقراطي على فعالية أجهزة الدولة والحكومة وتعزيزها في جميع أنحاء البلد. ووضعت برامج وطنية مستهدفة من أجل التنمية الاجتماعية، تقوم الحكومة باستعراضها سنويا لتضمن تنفيذها تنفيذا فعالا.

لقد وضعت برامج لتخفيف الفقر ونفذت في أقاليم عديدة. والجماهير على المستوى المحلي تشارك بشكل متزايد في صياغة تلك البرامج، وفقا لظروفها واحتياجاتها. ويولي اهتمام خاص فيما يتعلق بالائتمانات الصغيرة وتوفير الإرشاد الإنتاجي للفقراء الذين يعيشون في المناطق البعيدة أو الجبلية وللطوائف التي تعيش في فقر مدقع. وتخفيض نسبة الفقراء بواقع ١,٥ إلى ٢ في المائة سنويا في المتوسط.

وفي وجه معدل البطالة المرتفع والمتزايد، الذي كان في ١٩٩٨ حوالي ٦,٨٥ في المائة، وضعت حكومة فييت نام برنامجا وطنيا للعمالة يستهدف خلق فرص عمل يتراوح عددها بين ١,٣ إلى ١,٤ مليون وظيفة جديدة كل عام، الأمر الذي يخفض معدل البطالة في المناطق الحضرية إلى ٥ في المائة ويزيد نسبة العمال المهنيين المتدربين إلى ٢٢ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وحتى نحقق أهداف العمالة هذه نركز على تطوير اقتصاد الأسر المعيشية والمزارع، علاوة على المناطق الصناعية ذات المستوى التقني الرفيع، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وربط التدريب المهني بمتطلبات الإنتاج وسوق العمالة.

ومن الأولويات الأخرى تحسين توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد زادت مخصصات موازنة الدولة للتعليم وخدمات الرعاية الصحية، والسكان وتنظيم الأسرة، والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية بشكل مطرد، وصلت إلى ٩,١ في المائة في ١٩٩٧. وإلى جانب تلك الخدمات الاجتماعية، تنفذ فييت نام سياسة لمساعدة الأفراد الذين أسهموا إسهاما كبيرا في الحروب الوطنية من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والذين ينتمون إلى الفئات المحرومة أو الفئات ذات الاحتياجات الخاصة أو الضعيفة. وتؤيد فييت نام تأييدا قويا لتنفيذ المبادرة

محل هذا المصدر التمويلي، لأن المجازفة واضحة جدا الآن.

وفي السنوات الأربع التي انقضت منذ انعقاد القمة الاجتماعية، لم تتمتع البلدان النامية إلا بقدر ضئيل في اتجاه التعاون التقني والمالي لأغراض التنمية الملزم بها، ومن المؤكد أنها لم تشق الطريق إلى التنمية المستدامة السريعة والعريضة القاعدة. والواقع أنه من الصعوبة إلى حد ما إجراء استعراض للتقدم المحرز في أنشطة المتابعة عندما تكون الصورة الاقتصادية اليوم أكثر تعقيدا عما كانت عليه وقت انعقاد القمة. وأعتقد أن الوقت الذي كانت مجرد مناقشة المبادرات والتجارب المكتسبة فيه يمكن أن تنصف من نمثلهم، قد انقضى.

وهكذا فإنه ينبغي أن تكون الدورة الاستثنائية القادمة فرصة لمناقشة صريحة للعقبات التي تعوق التنفيذ، ولتخلف المجتمع الدولي عن مساعدة البلدان النامية بصورة فعالة في القضاء على الفقر، وللکیفیه التي يمكن أن نعود بها للسیر على المسار الصحيح. ومن الضروري أن يشمل ذلك تسوية مشكلة تمويل التنمية وللإجراءات التي تتخذ في ميادين مثل التجارة والديون. وقد أصدرت اللجنة التحضيرية عددا من التوصيات التي تؤيدها إندونيسيا والتي نأمل أن تحظى بما هو أكثر من مجرد الاهتمام بالعبارات الخطابية. ومن بين التوصيات أيضا تسهيل نقل التكنولوجيا والمعرفة والمعلومات إلى البلدان النامية. وأود أن أؤكد أهمية هذا لو أخلت البلدان النامية في تجنب التهميش الكامل والإجمالي من الانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

واسمحوا لي أن أشير إلى أن إندونيسيا تظل واثقة من أن البيئة الاقتصادية الدولية سوف تتحسن وتوفر في نهاية المطاف الحافز اللازم للتنمية الاجتماعية. وإنني لعلی ثقة من أن دروس الماضي ستترجم إلى سياسة فعالة للمستقبل. وتوفر لنا الدورة الاستثنائية، التي تعقد في نهاية الأزمة الحالية، فرصة أخرى لإعطاء معنى لعباراتنا الخطابية وتمهيد الطريق للأعمال المستقبلية. بيد أنني أحذر، في تلك العملية من أنه لا ينبغي أن تصبح أحداث السنتين الماضيتين ذريعة للانتقال من التنمية الاجتماعية إلى الهندسة الاجتماعية.

ولن يقهر الفقر إلا بالتزام حقيقي وأصيل بتزويد فقراء العالم بمدخل إلى الائتمان، والموارد المالية، ووسائل تحقيق التنمية المستدامة. وسوف تزداد محنة الفقراء

خلال السنوات الأربع القصيرة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن، واجه العالم نصيبه من المشاكل، مثل الصراعات الإقليمية، والأزمات الاقتصادية الدولية والمحلية والكوارث الطبيعية. وبالنظر إلى الطابع العاجل لهذه المشاكل، بذلنا، نحن البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة قصارى جهدنا للتعاون في التصدي لها على المدى القصير. ومع ذلك، نجد على المدى المتوسط وال المدى الطويل، أن تلك المشاكل تحدث تأثيرا كبيرا على التنمية الاجتماعية، بما في ذلك جهودنا للقضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة وتعزيز التكامل الاجتماعي. وهذه جميعا تتطلب منا تعزيز جهودنا للنهوض بالتنمية الاجتماعية. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، ترحب اليابان بقرار الجمعية العامة بعقد دورة استثنائية العام المقبل، الأمر الذي سيجعل من الممكن تعبئة حكمة العالم بشأن هذا الأمر.

وتؤيد اليابان تأييدا قويا أيضا فكرة التنمية التي تجعل محورها الإنسان، وهي المبدأ الأساسي لإعلان كوبنهاغن. ونعتقد أيضا أن عملية المتابعة ينبغي أن تؤكد على تحقيق الألفية التي تجعل محورها الإنسان.

وفي المناقشة العامة التي جرت يوم ٢١ أيلول/سبتمبر، أكد السيد ماساهيكو كومورا، وزير خارجية اليابان على أهمية تناول طائفة من المسائل بالتركيز على الأمن الإنساني. ودعا إلى حماية كرامة وحياة كل فرد ضد التهديدات العديدة التي يفرضها، على سبيل المثال، الفقر، وتدفق اللاجئين إلى الخارج، والتدهور البيئي، والأمراض المعدية مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وانتهاكات حقوق الإنسان، والألغام الأرضية المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة، والإرهاب والكوارث الطبيعية.

ويجب علينا في الوقت ذاته أن نواصل التقدم في تخفيض أعباء ديون البلدان النامية وزيادة التمويل لأغراض التنمية. وتشجعني المبادرات الأخيرة لتخفيف عبء الديون والملاحظات الكثيرة أيضا التي أبديت مؤخرا بشأن الإعفاء من الديون. ولكن التخفيف من عبء الديون يحتاج إلى أن ينفذ بدون تأخير حتى يفرج عن الموارد المالية اللازمة لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت ذاته فإنه من المهم التحرك في الاتجاه المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية، وليس لعكس هذا الاتجاه. ولا يمكن للاستثمار الخاص أن يحل

الأساس الذي أقامت عليه الحكومات والمجتمع المدني والوكالات المالية الدولية التنمية الاجتماعية بوصفها عنصرا موضوعيا في تنمية بلداننا. ويستتبع ذلك الاعتراف المباشر بأن تخفيف حدة الفقر تنطوي أيضا على إزالة عواقبه، والسماح للهيكل الاقتصادي لأي بلد بالتمتع بشبكة تنظيمية ومؤسسية متماسكة.

وتتطلب محاربة الفقر وجهها لوجه بقدر متساو وجود مؤسسات راسخة، وموارد تمويلية كافية، وبرامج محددة للتعرف على مناطق الفقر، وإرادة سياسية حكومية لا تهتز.

وفي أمريكا اللاتينية، وبالتحديد في بيرو، بدأنا نفهم تطوير هذا المفهوم وتنفيذه الفعال. وكانت هناك نهج مختلفة بصورة واضحة لوضع السياسات الاجتماعية وتنفيذها. وكان هذا يرجع إلى الاختلافات الطبيعية في تنمية وإدماج البلدان في الاقتصاد الدولي وإلى قدرتها على الاستجابة للظواهر الطبيعية الجديدة الذي أوجدها النظام الدولي.

وفي حالة بيرو وبالتحديد، كان الهدف الرئيسي للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ تخفيض النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بحوالي ٥٠ في المائة، من ١٩,٣ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ١٠ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠. وقد أعطت الاستراتيجية المركزة للحملة المضادة للفقر المدقع، والتي وضعت لهذا الغرض، أولوية لتوفير الرعاية، بواسطة برامج المساعدات، للفئات الضعيفة من السكان مثل الأطفال تحت سن الخامسة، والنساء الحوامل، والمواطنين كبار السن، والأشخاص الذين شردهم الإرهاب.

وفي هذا السياق، وفي سياق التنمية الاقتصادية الخاصة بنا، قررنا على مدى السنة الماضية أن نركز على خلق عمالة منتجة، مع مراعاة الاتجاهات الجديدة للسوق، وتكييف مهارات رأس مالنا البشري بما يتفق مع مطالب العمالة الجديدة. وفي السنوات القادمة، سيكون موضوع العمالة الذي ورد بوصفه التزاما في كوبنهاغن ضروريا بالنسبة للاقتصادات ذات التنمية المتوسطة النسبية، للتغلب على الصلة بين الفقر، وانخفاض الانتاجية، وعدم كفاية مستويات مهارة رأس المال البشري. ونحن نسعى بهذه الطريقة إلى الحصول، من ناحية على التأثير

تفاعلا إذا عولجت المجاعة والموت من الجوع فقط ضمن سياق موحد وسليم من الناحية السياسية.

السيد توديل (بيرو) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن انضم إلى المتكلمين السابقين في تكرار تأكيد تهاينا على انتخاب السيد غويراب رئيسا للجمعية العامة. ونشعر بأننا واثقون من أننا سنتمكن، تحت قيادته، من تحقيق الأهداف التي وضعناها بأنفسنا للتطور الصحيح للبنود المختلفة والهامة المدرجة على جدول أعمال هذه الجمعية في دورتها الرابعة والخمسين.

وأود الآن أن أشير إلى البند ٣٧ من جدول الأعمال، "تنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية". وفي هذا السياق يود وفدي أن ينضم إلى البيان الذي ألقاه ممثل المكسيك باسم مجموعة ريو.

وفي عام ١٩٩٥، أخذ المجتمع الدولي الذي يمثلته ١٨٦ بلدا على عاتقه تحديات محاربة الفقر، وخلق عمالة منتجة وتقوية النسيج الاجتماعي. وبهذه الوسائل وضعنا الفرد في مركز التنمية ورفعنا إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل إلى مستوى الالتزام العالمي. وعدنا بعد ذلك إلى فكرة أن رعاية الإنسان الفرد اتجاه ضروري للتنمية وأن تصحيح الخلل الاجتماعي سوف يسمح لتحقيق التقدم في البحث عن التنمية البشرية المستدامة.

بيد أنه مرة أخرى أصبح الاستثمار في تحسين التعليم والتغذية والصحة، وخلق ظروف الفرص المتساوية، وإنشاء الحوافز لزيادة الإنتاج والإنتاجية الموضوع الرئيسي لمناقشة عامة في جميع أنحاء العالم. وبهذا المعنى كانت قمة كوبنهاغن خطوة إلى الأمام في الجهد المشترك لمعالجة الاستقرار الاقتصادي بتهيئة ظروف معيشية أفضل لجميع الناس. وسجل هذا المجهود في قرار المجتمع الدولي بعقد عدد من المؤتمرات العالمية تحت رعاية الأمم المتحدة مما يسمح ببلورة توافق للآراء بشأن قيم وأهداف معينة لتحديد إجراءات محددة في بعض الميادين التي تحظى بأهمية واهتمام على النطاق العالمي.

واليوم، وبعد انقضاء أربع سنوات أصبح من الانصاف أن نعتزف بأهمية وثائق كوبنهاغن التي أفادت بوصفها

ونحن ندرك أهمية عملية كوبنهاغن + ٥ واستعراض تنفيذ الالتزامات المعتمدة في عام ١٩٩٥. ونؤمن أيضا بأن تنمية بلداننا ذاتها خلال السنوات الخمس الماضية إنما تدل على أهمية مواصلة النقاش واستعراض محتواها، وكذلك اعتماد تدابير المتابعة لتنفيذها بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، نرى أنه يوجد أصلا إحساس بالمسؤولية فيما بين أعضاء المجتمع الدولي للاضطلاع بمهمة التنمية الاجتماعية وتحقيق رفاهية الإنسان.

السيد النبر (الأردن) (تكلم بالعربية): اسمحو لي بداية أن أتقدم بالشكر الخالص لكم على إدارتكم جلساتنا هذه ولجميع المشاركين في إثراء هذه المناقشات الهادفة إلى تبادل وجهات النظر، حول موضوع تقييم التقدم المحرز في تطبيق التزامات قمة كوبنهاغن وإبراز التحديات التي تواجهنا في سبيل تحقيق الأهداف التي نصبو إليها جميعا.

تأتي المسائل التي نوقشت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد قبل ٤ سنوات لتفرض نفسها اليوم بشكل أكثر قوة وإلحاحا؛ فالهوة الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية بين سكان البلدان المتقدمة والبلدان النامية ازدادت حدة واتساعا لأسباب رئيسية من ضمنها، تدهور معدلات التدفق الاستثماري الأجنبي إلى البلدان النامية، والمديونية المرتفعة التي تقع تحتها الدول النامية والبالغة ٢,٢ ترليون دولار، وانخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية بالأرقام المطلقة والنسبية إلى أدنى مستوى لها منذ ٥٠ عاما، والاختلالات في النظام الاقتصادي العالمي والتي أحدثت آثارا عكسية في كثير من اقتصادات العالم النامي وأثرت سلبا على مؤشرات الاجتماعية والخدمات الأساسية المقدمة فيها.

وفي هذا السياق يعلق وفد بلدي أهمية كبرى على الدورة الخاصة للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ويأمل في أن يتم الوفاء بالالتزامات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات في حينه، خاصة في مجال دعم العمالة والقضاء على الفقر، وتحقيق البيئة التمكينية للدول النامية لأثرها المباشر على تحقيق الاندماج الاجتماعي والالتزامات المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية، وبالتالي تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

كما يعول وفدي على أن تكون الدورة الخاصة منبرا فاعلا لمعاودة شحذ الهمم واتخاذ مبادرات إضافية

المضاعف على الاقتصاد، ومن الناحية الأخرى على منح مواطنينا الأدوات المفيدة لتنميتهم البشرية.

وفي هذا الصدد، تسعى بيرو بشكل مباشر وغير مباشر في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية إلى دمج قطاعات المجتمع الأشد فقرا وتحويلها إلى عناصر فاعلة في عملية التنمية الوطنية. ولهذا السبب، نجد أن التزام بيرو فيما يتعلق بقمة كوبنهاغن ليس عرضيا، بل إنه بدلا من ذلك، يتصل بشكل مباشر بسياسة دائمة للدولة.

وفي السنوات الأخيرة، أجرينا مناقشة بناءة واستعراضا مفصلا لنتائج كوبنهاغن في إطار لجنة التنمية الاجتماعية. ونحن نعتقد أن لهذا العمل أهمية من حيث أنه يوفر للدول استنتاجات ذات صلة بعملنا، وخصوصا بوصفها اقتراحات بشأن سياسات يمكن تنفيذها في بلداننا. وفي أيار/مايو الماضي، شاركنا في العمل الأولي للجنة التحضيرية المعنية بعملية كوبنهاغن + ٥ التي يترأسها السفير كريستيان ماكيبيرا، ممثل شيلي. وكانت تلك المهمة معقدة مثلما كانت وستكون كل الاستعراضات الأخرى لنتائج المؤتمرات العالمية من حيث أنها مرتبطة بشواغل الدول الأكثر أهمية. ونحن على يقين من أننا سنتمكن من أن نعيد تأكيد التزامات كوبنهاغن وأن تتولى معالجتها بتعمق. وفي هذا الإطار، علينا أن نعلن أن تنوع المجال الاجتماعي والتسليم بتفاوتات المستويات الإنمائية في بلداننا ينبغي أن يفيد، على وجه التحديد في صوغ مواقف مشتركة تؤدي إلى اتخاذ مبادرات من أجل تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن بشكل أكبر وأفضل. ودائما ما يكون الدخول في مناقشة تثير تناقضا بين الشؤون الاقتصادية والشؤون الاجتماعية، له آثار سلبية على المبادرات التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي في جنيف في العام القادم، وبالمثل، فإن التأكيد على جانب واحد لا يستجيب إلا لحالة معينة أو حالة إقليمية ما سيققل من أهمية نتائج عملنا.

وبصفة عامة، يمكننا أن نقول إنه على عكس ذلك، تعتمد البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الآن سياسات اجتماعية واقتصادية تستجيب من حيث طبيعتها لمفاهيم أو نماذج مماثلة - إن التسليم بهذا العامل ضروري لإدماج السياسات الاجتماعية في الخطط الإنمائية بحيث يصبح من غير الممكن الفصل بينهما فحسب بل يصبح من الضروري اتساقهما مع الحقائق السائدة حاليا في المجتمع الدولي.

الدولية في العودة والتعويض. وتقوم الحكومة بتخصيص أكثر من ٢٥٠ مليون دولار سنويا من موازنتها للخدمات الاجتماعية للاجئين، وهو مبلغ يشكل أكثر من أربعة أضعاف ما تقدمه وكالة الأمم المتحدة للغوث لهم لتمكينهم من تحقيق الاعتماد الاقتصادي والاجتماعي الذاتي بالرغم من المشاكل الهائلة التي يعاني منها الاقتصاد الأردني وبالذات المديونية.

إن المناداة بتعبئة الموارد المالية الثنائية والمتعددة الأطراف الإضافية للتنمية الاجتماعية، والالتزام بتحقيق هدف تخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية تأتي ضمن الالتزامات المعلنة وغير المحققة لقمة كوبنهاغن. ويواجهنا اليوم، ونحن على أعتاب الألفية الثالثة، تحديا حقيقيا يكمن في تحقيق نمو اقتصادي اجتماعي مستدام غير قائم على الاستجداء والحقق المؤقتة حيث تترسخ القنوات أكثر من أي وقت مضى بأنه ليس بوسع البلدان النامية تحقيق تلك الأهداف بمفردها، ناهيك عن التكيف مع الآثار المترتبة على تعاظم التكامل الاقتصادي العالمي ومتطلباته المالية الصارمة.

وعليه فإن وفد بلدي يؤيد إجراء حوار منتظم بين الأمم المتحدة والمؤسسات النقدية الدولية خصوصا من ناحية التنسيق الفعال لدعم التنمية الاجتماعية من خلال تطوير الإصلاحات وإيجاد الآليات المؤسسية اللازمة، ويرحب في هذا الإطار بدعوة البنك الدولي إلى وضع إطار إنمائي شمولي يجمع بين معايير الاقتصاد الكلي والاعتبارات المالية من جهة، والاعتبارات الهيكلية الاجتماعية من جهة أخرى.

ويدعو وفد بلدي إلى تسهيل حرية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للدول النامية، ودخول منظمة التجارة العالمية بأسرع وقت ممكن، ودعم التعاون الإداري والتقني الدولي كإطار لتفعيل الجهود لخلق البيئة التمكينية الدولية الضرورية للتنمية الاجتماعية والسعي الحقيقي لدمج اقتصادات الدول النامية في الاقتصاد العالمي وصولا بها إلى الاكتفاء الذاتي والشراكة الحقيقية وتوفير الأمن الاجتماعي لجميع البشر ليظلوا كما أرادهم المولى "كرماء على هذه الأرض".

السيد الشواشي (تونس) (تكلم بالعربية): إن تقييم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يكتسي أهمية بالغة في نظرنا لما لهذه القمة من أثر

لتطوير الالتزامات التي تم قطعها في قمة كوبنهاغن من أجل تأكيد البعد الإنساني للتنمية والحد من مظاهر الدارونية الاقتصادية التي جسدت مآسيها في تدهور الأوضاع الاجتماعية في كثير من دول العالم وتهميش مجتمعات بأكملها.

إن بلدي على اقتناع تام بأن للدول دورا كبيرا تؤديه في مجال تحفيز التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي وخلق البيئة التمكينية لها تجسيدا للالتزام الأول لقمة كوبنهاغن بإسناد التنمية الاجتماعية إلى قاعدة متينة لحقوق الإنسان، وعدم التمييز، والسعي إلى المساواة في الفرص، وتكريس العدالة الاجتماعية.

وتبذل الحكومة الأردنية قصارى جهودها بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، ضمن حوار مفتوح مع جميع مصادر السلطات، لإعادة شحذ التنمية الديمقراطية في الأردن بالعمل على تعزيز الشفافية، والأداء، والتعددية السياسية، من خلال الهياكل القانونية المناسبة التي توفر الفرص للتكامل الاجتماعي والمشاركة. ومن خلال إدراكها لأهمية الوصول إلى المعلومات في صوغ الحوار المتصل بالسياسات لجميع فئات المجتمع. فقد فتحت الحكومة الأردنية الباب على مصراعيه أمام تدفق المعلومات سواء المطبوع منها أو عن طريق شبكة المعلومات "الإنترنت" واعتماد سياسة الانفتاح على وسائل الإعلام الجماهيري المرئية عبر الوطنية دون أية قيود.

ودأب الأردن على الدوام في تعامله مع محيطه على انتهاج سياسات الحوار والانفتاح تحفيزا للسلام والأمن اللذين يعتبران دعائمان أساسيتان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة عانت منذ مطلع القرن - ولا تزال تعاني - من الأزمات، بالإضافة إلى تطبيق هذا النهج بتشريعاته وسياساته الداخلية التي عززها التزامه بـ ١٨ اتفاقية لحقوق الإنسان. وبالرغم من محدودية موارده لتهيئة المناخ الملائم للتكامل والاندماج الاجتماعي قدم الأردن على مدار أكثر من خمسين عاما نموذجا جديرا من خلال نهوضه بمختلف مؤسساته والتزامه بتوفير التعليم والصحة للجميع محققا إنجازات مهمة في فترات قياسية على الرغم من استيعابه لثلاث هجرات قسرية واسعة.

فبلدي يقدم للاجئين قاعدة اجتماعية - إنسانية قائمة على إعطائهم حقوقا متساوية لضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع ودون المساس بحقوقهم المصان غير المنقوص بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية

وفي هذا المجال، نعبر عن انشغالنا لأنه رغم الجهود المبذولة لرفع حجم المساعدة العمومية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بغرض التنمية تبقى هذه المساعدات ضئيلة ولا تفي بواجب التضامن الدولي الذي نعتبره رباطاً جوهرياً بين الشعوب.

ومن ضمن أولويات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، مقاومة الفقر. وفي هذا الإطار نذكر بنداء سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي

عميق في تأسيس نظرة جديدة للتنمية الاجتماعية. لقد مثّلت توصيات كوبنهاغن منطلقاً جاداً للبحث عن سبل جديدة وفاعلة في ميدان التنمية الاجتماعية كما ضبّطت أولويات جعلت من البشر عنصراً محورياً للتنمية.

لقد اطلعنا بعناية على فحوى تقرير الأمين العام السيد كوفي عنان بشأن المراحل التحضيرية لتقييم نتائج كوبنهاغن. ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نتوجه إليه بالشكر على العمل الجاد لما تضمنه هذا التقرير من معلومات قيمة تبشر بنجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في جنيف.

نود كذلك التوجه بالشكر إلى رئيس المكتب التحضيري وأعضائها على الجهود التي يبذلونها خلال أعمال الدورات التمهيديّة وندعم كل القرارات الصادرة عن هذا المكتب.

كما لا بد من الإشادة بمقترح الحكومة السويسرية لاحتضان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وبالتسهيلات التي قدمتها في هذا الشأن.

إن تقييم نتائج تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يمثل فرصة سانحة لتأكيد الإعلان وبرنامج العمل اللذين التزمت بهما المجموعة الدولية، كما يدعونا للوقوف على مدى التقدم المحرز والقيود التي تعوقنا، من أجل التنفيذ الكامل لكل التوصيات.

إن أولى هذه الالتزامات هي خلق المناخ الوطني والدولي المناسب لتحقيق التنمية، والقضاء على الفقر، وخلق مواطن الشغل، هذا إلى جانب توفير المرافق الأساسية والاعتناء بالتعليم والصحة ودعم مكانة المرأة في المجتمع. ولدينا القناعة أن ظاهرة العولمة المتنامية التي تميز نهاية هذا القرن وتتحكم في شتى المجالات الحياتية تحتوي على بعض العناصر السلبية - إذا لم يتم احتواءها - التي قد تؤدي إلى حدوث مزيد من الخلل في العلاقات الدولية وفي أنماط التنمية.

وإن المجموعة الدولية مدعوة إلى الانكباب بحزم وثبات على معالجة تحديات العولمة والاهتداء إلى توجهات تضيء عليها طابع التوازن وتطيها "الوجه الإنساني" الذي ذكره الأمين العام في العديد من مداخلاته وكذلك في التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إلى جميع القادة والمؤسسات الأممية والدولية المختلفة لإحداث "صندوق عالمي للتضامن" يتولى جمع التبرعات والمساهمات الخيرية لتوظيفها في مقاومة الفقر والتهوؤ بالمناطق الأكثر بؤسا في مختلف بقاع العالم، خصوصا في الدول الأقل نموا التي تعاني من أزمات متنوعة. وتسعى تونس حاليا إلى جمع الكلمة حول هذا المشروع الإنساني وبلورة صيغ بعثه إلى الوجود حتى تكون المجموعة الدولية أكثر تجاوبا مع توصيات كوبنهاغن من أجل تنفيذ التزاماتها.

إن التجربة التونسية في مجال التنمية الاجتماعية التي تتجلى من خلال التقرير الوطني الذي قدمته بلادي طبقا لقرار اللجنة التحضيرية في دورتها التنظيمية المنعقدة في أيار/ مايو ١٩٩٨، تنصهر في التوجهات الإنسانية العالمية عبر إعطاء مسألة التنمية الاجتماعية أهمية كبرى من خلال اعتماد سياسة تنمية متكاملة تركز على عدة ثوابت من أهمها: أولا، تلازم البعدين الاقتصادي والاجتماعي بما من شأنه أن يكرس حقوق الإنسان بمعانيهما الشاملة والمتكاملة؛ ثانيا، تفعيل دور المجتمع المدني؛ ثالثا، تحقيق حماية لكافة أفراد المجتمع وتوفير أسباب العيش الكريم في نطاق تكافؤ الفرص وعدم الإقصاء والتهميش؛ رابعا، الوقاية من الآفات الاجتماعية والحد من استفحالها عند وقوعها؛ خامسا، تكثيف وتطوير الرعاية والإحاطة الاجتماعية بالفئات الضعيفة استجابة لحاجياتها؛ سادسا، تدعيم دور المرأة ومن خلالها الأسرة بأكملها لما لها من أهمية في استقرار المجتمع وتطويره؛ وسابعا، تعزيز التضامن بين الفئات والأجيال عبر إرساء برامج للمحافظة على البيئة لما توفره من ظروف ملائمة للتنمية المستدامة.

في الختام نود التعبير عن الأمل في أن تكون نتائج الدورة الاستثنائية في مستوى الآمال التي نعلقها عليها جميعا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.
